الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي.

بعنوان:

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف
دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي
– وكالة تقرت –

- نوقشت المذكرة علنا بتاريخ: 11.06.2022

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الأستاذ علاوي لحسن .....(رئيسا) جامعة ورقلة.
- الأستاذ كودية يوسف .....(مناقشا) جامعة ورقلة.
- الأستاذة فروحات حدة .....(مشرفا) جامعة ورقلة.

من إعداد الطلبة:

- رانية خوالد - شيماء خباز

السنة الجامعية: 2021 / 2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي.

بعنوان:

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي

– وكالة تقرت –

- نوقشت المذكرة علنا بتاريخ: 11.06.2022

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الأستاذ علاوي لحسن .....(رئيسا) جامعة ورقلة.
- الأستاذ كودية يوسف.....(مناقشا) جامعة ورقلة.
- الأستاذة فروحات حدة .....(مشرفا) جامعة ورقلة.

من إعداد الطلبة:

- رانية خوالد - شيماء خباز

السنة الجامعية: 2021 / 2022.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون). سورة التوبة الآية: 104.

كلمة شكر

بسم الله الرحّمن الرحيم

«رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأنا عمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين»

-النمل-

بسم الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام أما بعد:

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:* من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله*، نحمد الله حمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا , نحمده عزوجل على انه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا العمل

كما نتقدم بالشكر

الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الفاضلة "فروحات حدة" التي رافقتنا في هذا العمل خطوة بخطوة

بنصائحها وإرشاداتها وتوجيهاتها طيلة مدة إشرافها علينا كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع موظفي وكالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة تقرت -.

وجميع أساتذة جامعة قاصدي مرباح خاصة (الأستاذ خنوس، بوخلالة سهام).

إهداء

أشهد أن لا إله إلا الله الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم قليلا ولا كثيرا, وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة لنشكره بصرفها إلى المعارف النافعة وقال ربك قديرا,وبدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وها نحن اليوم والحمد الله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هدا العمل المتواضع إلى منار العلم وإمام الأمة المصطفي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم أما بعد

إلي من وهبتني الحياة وجعلت الجنة تحت أقدامها إلى نبض قلبي صاحبة القلب الكبير إلى من أرى فيها هبة الرحمان ونبع الحنان وحبها وعطفها منبع صبر وإرادة إلى التي صبرت فنالت وأرادت فطالت إلى التي بنصحها اهتديت وبدعائها وفقت وبرضواها سأبلغ ما أردت وما طمحت أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أحيا و أناضل من أجله إلى من سعى و شقا لأنعم بالراحة والهناء والدي لم يبخل بشي من أجلي ودفعني إلى طريق النجاح الذي علمني أن ارقي سلم الحياة بحكمه وصبره إلى والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى رمز الكفاح في الحياة سندي وقوتي الذي وهب حياته لأجلي محمد زيان أطال الله في عمره

إلي روح جدتي الغالية رحمها الله

إلي ورود البيت صانعي مرحي وسعادتي:(ابن أختي محمد أنس وسراج،نسرين،خالد،بلال)

إلي رفقاء الدرب أصدقائي وأخوتي الأعزاء: شيماء، مريم، سميحة

وإلي صديقتي وشريكتي في هذا العمل التي لها معزة في قلبي إلي من عشت معها أجمل الأيام وأحلي اللحظات:(شيماء خباز)

إلي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلي أخوالي وعماتي وأعمامي وكل أبنائهم إلي كل الأهل والأقارب إلي كل من يحمل لقب خوالد.

رانية خوالد

إهداء

أشهد أن لا إله إلا الله الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم قليلا ولا كثيرا, وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة لنشكره بصرفها إلى المعارف النافعه وكان ربك قديرا,وبدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وها نحن اليوم والحمد الله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هدا العمل المتواضع الى منار العلم وإمام الأمة المصطفي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم أما بعد:

إلي من وهبتني الحياة وجعلت الجنة تحت أقدامها إلى نبض قلبي صاحبة القلب الكبير إلى من أرى فيها هبة الرحمان ونبع الحنان وحبها وعطفها منبع صبر وإرادة إلى التي صبرت فنالت وأرادت فطالت إلى التي بنصحها اهتديت وبدعائها وفقت وبرضواها سأبلغ ما أردت وما طمحت أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أحيا و أناضل من أجله إلى من سعى و شقا لأنعم بالراحة والهناء والدي لم يبخل بشي من أجلي ودفعني إلى طريق النجاح الذي علمني أن ارقي سلم الحياة بحكمه وصبره إلى والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى رموز الكفاح في الحياة سندي وقوتي محمد بحري،محمد العيد

إلي روح جدي وجدتي الغالية رحمهما الله

إلي ورود البيت صانعي مرحي وسعادتي:(دعاء، ريان، أسينات ،كريمة، نعمة ، عائدة)

إلي رفقاء الدرب أصدقائي وأخوتي الأعزاء: رانية،شمس الضحى،حاجة.

وإلي صديقتي وشريكتي في هذا العمل التي لها معزة في قلبي إلي من عشت معها أجمل الأيام وأحلي اللحظات:(رانية خوالد)

إلي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلي أخوالي وعماتي وأعمامي وكل أبنائهم إلي كل الأهل والأقارب إلي كل من يحمل لقب خباز.

شيماء خباز

ملخص الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى كفاءة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية باعتبارها العصب الحساس والمحرك الأساسي لها. كما تهدف إلى معرفة ما مدى فعالية آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.لتتطرق بعدها الدراسة التطبيقية لبنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت – إلى أن الوكالة تستعمل كل من الاعتماد والتحصيل المستندي بشكل أكبر من أدوات التمويل الأخرى (المتوسطة وطويلة الأجل) كقرض المورد والمشتري.

الكلمات المفتاحية : تجارة خارجية، بنوك تجارية ، تمويل ، اعتماد مستندي، بنك الجزائر الخارجي.

Résumé de l'étude :

L'objectif de cette étude est d'essayer de connaitre l'efficacité du rôle joué par les banques commerciales dans le financement du commerce extérieur, car elles en sont le nerf sensible et le principal moteur. Elle vise également à connaitre l'étendue de l'efficacité des mécanismes de financement du commerce extérieur au regard des fluctuations des taux de change. Ensuite, l'étude appliquée de la Banque extérieure d'Algérie – agence Touggourt – aborde que l'Agence utilise à la fois le crédit et le recouvrement documentaire plus que les autres des outils de financement(moyen et long terme) tels que le crédit fournisseur et acheteur.

Mots clés :commerce extérieur, Banques Commerciales , financement , crédit documentaire , Banque d'Algérie extérieur.

قائمة المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر	**I**
إهداء	**II**
ملخص الدراسة	**III**
قائمة المحتويات	**iv**
قائمة الجداول	**v**
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري والتطبيقي لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.	3
المبحث الثاني :الدراسات السابقة في إستراتيجية تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.	43
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	49
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	50
المبحث الثاني: تقديم النتائج ومناقشتها	55
خلاصة الفصل	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع:	67
الملاحق	71
فهرس المحتويات	76

قائمة الأشكال

اسم الشكل	الصفحة
الشكل(01):جدول لتطور التجارة الخارجية الجزائرية(2008-2017).	17
الشكل(02): مخطط سير عملية الاعتماد المستندي.	39
الشكل(03): مخطط سير عملية التحصيل المستندي.	42
الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري . وكالة تقرت . .	53
الشكل رقم(05): يبين معلومات حول الملف الاعتماد المستندي	53

المقـــدمة

أ- توطئة:

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدولة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة من العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا، فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة لدى التخصص الوارد.

لقد مرت تطورات التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما عليه اليوم، انطلاقا من المقايضة مرورا بالاقتصاد الموجه وصولا إلى تقلب سعر الصرف، ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تتشكل من التدفقات المالية، الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة. وهذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقة سريعة، وذلك باللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية، وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، و تقنيات الدفع المستندية . وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه آلية وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى احتياجاتهم المالية، فالمصدر يتردد في تنفيذ طلبه للمستورد إذ لم يكن متأكد من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذ لم يكن متأكدا من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا، لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية إلى وسيلة الدفع العالمية الاعتماد المستندي.

كما عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، أما الخارجية مثلا: كعدم استقرار أسعار الصرف والمحروقات التي تعتبر العنصر الأساسي في تطور تمويل التجارة الخارجية في إيرادات الصادرات الجزائرية، وتدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق، أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية وفشل أهم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة التي

شجعت على تراجع تطور الإنتاج وبالتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد السلعية والبترولية.

ب_ طرح الإشكالية:

كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على تمويل التجارة الخارجية؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر قمنا بطرح عدد من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1. إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية؟.
2. ما انعكاسات سعر الصرف على التجارة الخارجية؟
3. ما هي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري؟
4. ما هي أهم التقنيات التي يعتمدها بنك الجزائر الخارجي في إطار تمويله للتجارة الخارجية؟.

ت – فرضيات الدراسة:

- تعتبر التجارة الخارجية ركيزة اقتصاد أي بلد.
- للبنوك دور فعال في تمويل التجارة الخارجية من خلال استعمال عدة تقنيات لمجابهة مخاطر سعر الصرف.
- مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة أنظمة تماشيا مع تطور أنظمة الصرف الدولية.
- يعتمد البنك الجزائري الخارجي في تسوية معاملاته التجارية على تقنية الاعتماد والتحصيل المستندي بشكل واسع.

ث – أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية البنوك التجارية في عملية تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف .
- محاولة إعطاء فكرة ميدانية حول كيفية تمويل التجارة الخارجية من طرف البنوك من خلال التربص.
- معرفة الباحث على تقنيات وأدوات البنوك في عملية تمويل التجارة الخارجية.
- إثراء معارف القارئ حول العلاقة الكبيرة بين البنوك وعملية تمويل التجارة الخارجية.
- يعتبر الاعتماد المستندي من أهم وأكثر الأدوات التي تستعمل في تسوية المعاملات التجارية الدولية.

- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.

ج – أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الطرق والتقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ومعرفة مدى تطبيقها على مستوى البنك الخارجي الجزائري –بوكالة تقرت –.
- محاولة الوقوف على مراحل تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، وتوضيح أثره على التجارة الخارجية.

ح – مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار هذا الموضوع تعود أساسا إلى أهميته، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

- محاولة الوقوف على مدى تطابق المفاهيم النظرية والتطبيقية.
- توضيح قدرة البنك الخارجي الجزائري في تفعيل حركة التجارة الخارجية.
- تناسب الموضوع مع تخصصنا: اقتصاد نقدي وبنكي.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذا الموضوع.

خ – حدود الدراسة:

ـ الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الآليات والتقنيات المعتمدة من قبل البنوك التجارية لتمويل التجارة الخارجية، وقد تم التركيز أساسا على تقنيتي الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي بحكم أنهما الصيغتين الأكثر استعمالا لدى بنوكنا الجزائرية، كما تمثلان أحد أهم الصيغ قصيرة الأجل المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.

ـ الحدود المكانية: تم إسقاط الدراسة على البنك الجزائري الخارجي **BEA** وكالة تقرت .

ـ الحدود الزمنية: حيث قامت الدراسة خلال الفترة الزمنية (2015– 2021) لتوفر المعلومات.

د– منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج: حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف أساسيات التجارة الخارجية والبنوك، والمنهج التاريخي في اللمحة التاريخية للبنوك في نشأتها وتطورها، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدناه في الجانب النظري من خلال تحليل

آليات تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك وكذلك من خلال الدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري.

ذ – صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية من البنك الخارجي الجزائري– الوكالة الخاصة بالتربص بتقرت – ويرجع ذلك للسرية.
- النقص في بعض المعلومات المراد جمعها التي كنا نرى أنها من أهم المعلومات التي تثري كثيرا في هذا البحث.

ر – هيكل الدراسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول. حيث تناولنا في **الفصل الأول**(الإطار النظري) لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، ويضم هذا الأخير ثلاث مباحث: المبحث الأول قمنا بطرح عموميات حول البنوك، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن التجارة الخارجية، أما في المبحث الثالث قمنا بتوضيح تقنيات تمويل التجارة الخارجية في البنوك.

الفصل الثاني حمل عنوان تقلبات أسعار الصرف ومحدداتها، ضم ثلاث مباحث: المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، أما في المبحث الثاني قمنا بتقييم أهداف ومحددات سعر الصرف، وبالنسبة للمبحث الثالث ختمنا بالآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث(الدراسة الميدانية) في هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مجتمع الدراسة التطبيقية فكان تحت عنوان دراسة حالة تطبيقية ببنك الجزائر الخارجي– وكالة تقرت – ويضم هذا الأخير ثلاث مباحث: المبحث الأول تقديم للبنك الخارجي الجزائري – وكالة تقرت –، أما المبحث الثاني تقنيات تمويل التجارة الخارجية لبنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت– وفي المبحث الثالث يضم متابعة سير الاعتماد والتحصيل المستندي على مستوى بنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت –.

الفصل الأول

الإطار النظري والتطبيقي لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.

تمهيد:

للبنوك دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية وفقا للسياسات المالية والنقدية، ونتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع كان لزاما على البنوك مواكبة هذه التطورات، فلم يعد نشاطها يقتصر على القيام بعمليات الصرف وتجارة النقود فقط بل أصبحت المدعم الرئيسي للمشروعات الاقتصادية الكبرى بسبب ما تملكه من وسائل تسمح لها بتقديم الائتمان المصرفي الذي يعد أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التجارة، إذ تعد البنوك التجارية أهم قنوات تجميع الأموال من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة لتزويد النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.
- المبحث الثاني:الدراسات السابقة في تقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ,وقد مس هذا التطور كل الجوانب,فأثرت بمحيطها الاقتصادي,المالي والنقدي وحتى الاجتماعي والثقافي والسياسي,وبتنوع المعاملات التجارية التي ساهمت في تشكيل عمل البنوك وإعادة صياغتها ببروز وظائف جديدة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات.

أما بالنسبة للنظام البنكي الجزائري الحديث العهد والمورث عن الاستعمار في غالبية خاصة القطاع العمومي,فقد عرف هو الآخر عدة تطورات إلى أن وصل إلى ما هو عليه حاليا.

المطلب الأول: عموميات حول البنوك والتجارة الخارجية.

الفرع الأول:عموميات حول البنوك.

أولا: النشأة والمفهوم.

1. النشأة:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق قديما) في الألف الرابع قبل الميلاد,أما الإغريق عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض,أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية[1].

أما في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت بشكلها الاتي وبضبط في القرن13و14م بعد ازدهار المدن الايطالية,وفي أواخر القرن 16م, المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية,وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ومن ثم إلى بنك.

[1]شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بين عكنون، الجزائر 1989،ص25.

وأول بنك في التاريخ حمل اسم بنك برشلونة سنة1401م أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م وجاء بعده بنك أمستردام عام1609م وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية والفتوحات ازدهرت البلدان الأوروبية في القرن16م و17م نتيجة تدفق الخيرات النفيسة.وفي القرن19م أخدت البنوك تتوسع وتأخذ شكل شركات مساهمة وازداد عددها تدريجيا في الاقتراض المتوسط وطويل الأجل.

2. تعريف البنوك

التعريف1: كلمة بنك كلمة ايطالية الأصل (بانكو)وتعني المسطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لقصد بكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في نهاية المكان التي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

التعريف2: يعرف البعض البنك بأنه مكان التقى عرضي الأموال بطلب عليها,بمعني أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها,لكن هذا التعريف يدخل في اشتراكه مع البنك مؤسسات أخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي[2].

التعريف3: البنك هو مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أوضح هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها,إذ أن البنك يقترض من مجموعة أخرى من أفراد المجتمع ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو استثمارها في شتى أوجه الاستثمار و تتولى إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والاقتراض غير أن بعض البنوك قد تحصل على رؤوس أموالها من المساهمين في بداية الأمر لتقوم بعدها بتوسع دائرة الإقراض والاقتراض باستخدام الودائع التي تتسلمها من الأفراد والمتعاملين معها[3].

[1] خضرة عبد العزيز، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير تخصص إمداد والنقد الدولي، جامعة مستغانم 2018، ص09.

[2] زيادة سليم رمضان، محفوظ أحمد، إدارة البنوك، دار المسيرة عمان، الأردن، الطبعة2، سنة 1996، ص03.

[3] بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعيدة 2018، ص 05.

التعريف4: أما التعريف أورده المشرع الجزائري في قانون 09/10الصادر في 14أفريل و المتعلق بالنقد والقرض في مادته114:(البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع,منح القروض, توفير وسائل الدفع وتسيرها).

– من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن:

" البنك هو مؤسسة لها تصريح من الجهات الحكومية في الدولة لقبول الودائع ومنح القروض للشركات أو الأفراد ودفع قيمة الشيكات وتقديم خدمات تحويل العملة وإدارة الثروات"[1].

ثانيا: أنواع البنوك ووظائفها.

1. أنواع البنوك:

أ– البنك المركزي.

– تعريفه :هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي ويشرف على جميع البنوك بشكل الذي يسعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل إما أن تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية لدولة أو تكون ملكية خاصة,وفي هذه الحالة تخضع لرقابة وإشراف الدولة وعادة ما تتلو الوظائف الأخرى للبنوك مثل:خدمة الحكومة,الإشراف على سياسة الائتمان والسياسة النقدية في الدولة

– كما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق إصدار العملة الورقية بمقتضى القانون وهو الذي يقبل الودائع من البنوك ويقوم بإقراضها.

ب –البنوك التجارية (بنوك الودائع):

– هي تلك البنوك التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل تستخدم في تمويل رأس مال العامل لمدة استرداده, أهم ما يميزها عن البنوك الأخرى قبولها للودائع وخلقها.

– هي البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي مما يحقق أهداف لدعم الاقتصاد القومي وتنمية الادخار والاستثمار المالي.

[1] من إعداد الطلبة.

ت – البنوك المتخصصة (البنوك التجارية):

هي بنوك متخصصة في مجالات معينة تعمل على تمويل المشروعات الاقتصادية,الزراعية,التجارية,وذلك تبعا لتخصصها ,و من أبرز أنواع هذه البنوك مايلي:

*البنوك الزراعية: يمكن تعريفها أنها تلك البنوك أو المؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة إذ تتولى تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل, التسهيلات الائتمانية للمزارعين يكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية القطاع الزراعي.

*البنوك الصناعية:هي تلك البنوك التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الإنتاجية,حيث تحصل على سعر الفائدة يفوق القروض التي تقدمها البنوك التجارية.

*البنوك العقارية: تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء والتشييد والمساهمة وتقدم هذه المصارف قروض وتسهيلات للموطنين بهدف إنشاء المساكن والعمارات للآجال طويلة تتجاوز 10سنوات.

*بنوك الاستثمار (بنوك الأعمال):هي التي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات الصناعية والتجارية طويلة الأجل إما بنفسها أو عن طريق إقراض الشركات أو الدولة.

ث – البنوك الإسلامية:

هي منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية والاقتصادية وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف الأخرى في التعامل بأسعار الفائدة.

2. وظائف البنوك.

2-1-وظائف البنك المركزي:تختلف وظائف البنك المركزي من دولة إلى أخرى وذلك وفق للاختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية الموجودة في تلك الدولة من أبرز هذه الوظائف:

*- بنك الإصدار: وينفرد بحق إصدار النقود الورقية وله الحق في إصدار النقود المساعدة (المعدنية) وحجم النقد المتداول وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الصعبة.

*- بنك الحكومة: هو مستشارها المالي وماسك حسابات الحكومة يتولى خدمة الدين العام حيث يصدر الشيكات والحوالات ويشرف على الإيفاء بالدين ودفع الفوائد وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية.

*- بنك البنوك:

- فهو يقف على رأس النظام المصرفي .
- مراقبة مصارف والضمان:تأسيس مصارف جديدة وفتح فروع لها.
- مؤسسة التنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.
- مسؤولية صياغة السياسة النقدية :المحافظة على قيمة العملة المحلية الداخلية.

2-2- وظائف البنوك التجارية:

- قبول الودائع تحت الطلب .
- الودائع الادخارية للآجال محددة.
- المساهمة في تمويل المشروعات من خلال منح القروض.
- شراء وبيع الأوراق النقدية وإصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة.
- خصم الأوراق التجارية.
- تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعملية الاستيراد.
- خدمات البطاقة الائتمانية.

2-3- وظائف البنوك الصناعية:

- المساعدة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي.
- تمويل وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاع الصناعي.

2-4- وظائف البنوك العقارية:

- تقديم القروض للأفراد والهيئات والشركات بغرض تمويل عمليات إنشاء السكن والمدارس ....إلخ.بضمان رهانات عقارية.
- القيام باستثمارات العقارية لصالح البنك حيث تستطيع البنوك العقارية القيام بتحسين

الشركات التي تساهم في عمليات الإنشاءات الأجنبية.

الفرع الثاني: مدخل مفاهيمي حول التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية لتطور الاقتصادي فهي تمكن كل بلد الاستفادة من مزايا البلد الآخر في سلعة معينة ,وهكذا لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن غيرها مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت الاقتصادي بين الدول, وفي هذا المبحث سنتناول كل من مفهوم التجارة الخارجية ,وأسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها.

أولا : ماهية التجارة الخارجية.

1. المفهوم:

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف حول التجارة الخارجية .

- **التعريف1:** هي عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول الهدف منها تحقيق منافع متبادلة الأطراف[1].
- **التعريف2:** هي المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي[2]:
  - تبادل السلع المادية(الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية والنصف مصنعة)
  - تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين الشحن والسياحة...
  - تبادل عناصر العمل ويشتمل على الأيدي العاملة والهجرة.
- **التعريف 3:** كما أن هناك من عرفها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع, الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات هذه المعاملات بين مختلف الدول.

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الدار الميسرة للنشر و التوزيع ،الأردن 2000، ص11.

[2] سعيد مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية, دار الصفاء، الطبعة 1، عمان الأردن، 2001، ص13.

- من خلال ما سبق نمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها علمية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة, إما داخلة إليها تسمى الوارد ت أما خارجية منها تسمى الصادرات, كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير (الواردات الغير المنظورة)[1].

2. أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع قيام لتجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية ,وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها حيث قد تنعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في مناطق معينة ,وبالتالي لابد من استيرادها من الدول التي تتوفر بها لإشباع الحاجات لمواطنيها من هذه السلع.

كما أن هناك مجموعة من الأسباب ويكمن إبراز ها فيما يلي[2]:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل من السلع والخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا للاختلاف لبيئة .
- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- المكاسب والمزايا التي تحقق من قيام التجارة الخارجية.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا للاختلاف لبيئة .
- رفع مستوى المعيشة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

- **الفرع الأول: عوامل طبيعية.**

1-سوء توزيع الموارد الطبيعية:وتكون بين الدول حيث تركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من

[1] مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر 1988، ص19.

[2] موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص17.18.

دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة تشكل مواد أولية صناعية[1].

2-حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تستغلها: والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشريةبالنسبة للدول بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.

3-المناخ:له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة, من حيث التباين في درجات الحرارة من دولة لأخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا مع التقدم العلمي ،فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة محل المنتجات الزراعية.

- **<u>الفرع الثاني:</u> عوامل اقتصادية.**

1-التكاليف والأسعار :بمعني ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة و في ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها والعكس في حالة انخفاض التكاليف, أي أن قدرتها على المنافسة تتجدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل لمؤثرة على الطلب[2].

2- الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة في أماكن مختلفة من العالم.

3-التخزين: كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية ,وذلك نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إن كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية 2002، ص 48.

[2] مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر 1998، ص 79.

4-التمويل:إن أي التبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل ,فإن وجود المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات ، وفي حالة العكس يقل حجم التبادل.

5-الندرة النسبية:بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها.

6-الرواج والكساد الاقتصادي:فرواج يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول و بالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما العكس في حالة الكساد.

7-نفقات النقل:تؤثر في حجم التجارة الخارجية حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى أتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي .

- **<u>الفرع الثالث</u>: عوامل أخرى**[1].

<u>1</u>-الظروف السياسية:يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

<u>2</u>-الإجراءات الإدارية:يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطيل وصول السلعة إلى المستهلك.

<u>3</u>-القوانين والتشريعات:يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة ,تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على مستوى العالمي.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية 2001، ص126.

4-الإضرابات العمالية:تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارة الصادرات والواردات.

5-اختلاف الأذواق:تنشئ ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية, واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية ,ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية ,فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني:مدخل مفاهيمي حول أسعار الصرف وتقلباتها.

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول التي تتعامل كل منها بعملية نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والمستثمرين والاهتمام بجميع المؤشرات يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية وعليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن باقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة مفهوم سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه، والأنظمة والنظريات المفسرة له.

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف .

أولا: مفهوم سعر الصرف.

1-مفهوم الصرف: يعرف بأنه عملية تحويل عدد الوحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى[1].

[1] **DASTE.B. la monnaie .comprendre les mécanismes Monétaires. Les Edition d'organisation. Paris 1978. P63.**

ويترتب على عملية التحويل هذه جملة من الصعوبات الناجمة من بينها:

- ✓ عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب.
- ✓ عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات.

وللصرف نوعين أساسيين نتحدث عنها كالتالي:

- الصرف نقدا: إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف في فترة تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد.
- الصرف لأجل: تتم فترة التسليم والاستلام بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف المحسوب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد.

2 – مفهوم سعر الصرف:

- ❖ يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[1]
- ❖ يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.

<u>ثانيا</u>: وظائف وأنواع سعر الصرف.

1-وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

أ- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية(سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

[1] عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006، ص120.

ب- وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية.

ت- وظيفية توزيعية: وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

2-أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين:

أ-أسعار الصرف الثنائية:

- سعر الصرف الإسمي: يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ويمكن تقسيم سعر الصرف الإسمي إلى:

✓ سعر صرف رسمي: أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

✓ سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الغير رسمية.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الإسمي في حالتين:

-حالة التأكد: أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.

- حالة عدم التأكد: أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، أو عدد الوحدات

من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقس لنا القدرة التنافسية الدولية[1].

وتجذر الإشارة إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعني، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = TCN * Pus/Pdz \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

- TCR سعر الصرف الحقيقي؛
- TCN سعر الصرف الإسمي؛
- Pus مؤشر الأسعار بأمريكا؛
- Pdz مؤشر الأسعار بالجزائر؛

* حسب هذا المثال فإنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زادت القدرة التنافسية للجزائر.

ب- أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغة بطرق عديدة ، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية و ينقسم هو بدوره إلى :

أ - **سعر الصرف الفعلي الاسمي:**يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة المحلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو ما يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الإسمي، ويمكن قياسه بإتباع المراحل التالية:

[1]عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة 1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011، ص27.

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين و التي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا .
- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن.

استخدام مؤشر لا سبيرز LASPEYRESللأرقام القياسية:

$$TCNE = (\sum^p Z^p \; Iner\; {}^{p}{}_{r}) \; x100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

الأسعار النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

Z^p –حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

– $Iner\; {}^{p}{}_{r}$:مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي، في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

– x: قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة في حساب مؤشر لا سبيرز.

* يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إخلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعاملة معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

ب– سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر صرف فعلي إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، ولهذا لابد أن يخضع هذا المعدل الرسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum^p Z^p \; Irer\; {}^{p}{}_{r} \; x10 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

- **$\sum^p Z^p$:**مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

- **Irer p_r:**مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، ومع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

ج . مقارنة بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي.

نستطيع القول أن سعر الصرف الحقيقي مرتبط بأسعار السلع بالعملة المحلية والأجنبية وسعر الصرف الإسمي و نظرا لان الأسعار تكون ثابتة على المدى القصير أو سوف ترتفع وتنخفض بنفس الرقم فان تغير TCRيكون بالموازاة مع السعر الاسمي.

لدراسة الاختلاف بين السعر الحقيقي و الاسمي لابد من التساؤل التالي**– تحت أي شرط يكون تغير سعر الصرف الاسمي بالموازاة مع تغير سعر الصرف الحقيقي؟**

هذا التغير لن يكون إلا إذا كان تغير أسعار السلع والخدمات تغير محلي وأجنبي بنفس النسق مما يدفع معدلات التضخم الأجنبية والمحلية للتساوي.

ثالثا :أنظمة سعر الصرف.

1-نظام سعر الصرف الثابت: يعني أن يكون سعر الصرف ثابت، أي يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهبيا أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلعة من العملات الرئيسية أو المادة الأولية.

منه تلتزم الدول بموجب هذا النظام إذ توفرت الشروط التالية:

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب.
- ضمان تحويل العملة المحلية إلى ذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب من وإلى الخارج بدون محددات تعيق عملية التصدير.

2-نظام سعر الصرف الجد أو المرن: إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ويمثله لنظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، حيث يتخذ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي يمكن التعريف بين نوعين من التقويم هما:

. التقويم النظيف (الحر):ويعني عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال، وهذا النوع يتحقق ويستعمل في الآجال القصيرة و في الوقت ذاته تقوم الدولة بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخطيط أرصدة مناسبة من الذهب، والاحتياطات النقدية.

– التقويم غير النظيف (الموجه): وفقا لهذا النظام فان الدولة لا ترتبط رسميا بأي عملة أخرى ويترك سعر الصرف يتحرك بحرية ويمكن للسلطات أن تتدخل في وقت الضرورة ،وتستند السلطات في اختيار الوقت المناسب للتدخل وكذلك في اختيار السعر المناسب الذي تتدخل عند تجاوزه إلى بعض المعايير النقدية.

3-نظام الرقابة على الصرف: وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود نظام سعر الصرف الحر والثابت، ويستخدم هذا النظام كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف.

1. العوامل الاقتصادية :

- **عرض النقد:** الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ،وهي علاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه.
- **أسعار الفائدة :** إن حركة رؤوس أموال الدولة وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك

الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل بالتالي تدهور سعر الصرف فيها.

- **معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة في سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.
- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصول التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة الفائض في ميزان المدفوعات.
- **الميزانية العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة، دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

2. العوامل الغير الاقتصادية:

وتشتمل على عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف، ويمكن إجمالها في:

- **الاضطرابات والحروب:** تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة

عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، جراء ارتفاع معدلات التضخم.

- **الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤشرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ،إذ تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة لتعود قيمة العملة لوضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر.
- **الخبرة في أسواق المال:** خبرة المتعاملين في أسواق المال والقيم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتها المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف.

الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف وآثار تقلبات أسعار الصرف.

أولا : أهداف سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

أ. مقاومة التضخم: يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في المستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها.

ب . تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)،وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ت . توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة)نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

ث . تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات[1].

ثانيا :تقييم سياسات أسعار الصرف.

1. قياس اختلال سعر الصرف:

بالرغم من أهمية اختلال أسعار الصرف وتأثيرها على النمو، هناك دراسات قليلة في هذا المجال وهذا راجع إلى صعوبة حساب سعر الصرف التوازني و كذلك كيفية تحديد اختلال سعر الصرف،فقد ركزت الدراسات على ثلاثة مقاييس أساسية لحساب الاختلال وهي الاعتماد على نظرية القوة الشرائية المتكافئة (PPPs)،نماذج تعتمد على استعمال سعر الصرف الرسمي،وطرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي.

يعرف اختلال سعر الصرف كالتالي :

$$R = \frac{\varepsilon^*}{\varepsilon} - 1$$

[1]. عبد المجيد قدي ،مخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية ،ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،2003ص137،136.

حيث ε^* سعر الصرف التوازني و ε سعر الصرف الحقيقي.

باستعمال نظرية القوة الشرائية المتكافئة ،يمكن قياس سعر الصرف التوازني ERER لسنة معينة كسعر الصرف الحقيقي والذي يكون فيه سعر الصرف متوازنا،ويمكن استعمال متوسط أعلى ثلاث قيم لسعر الصرف الحقيقي

$$R = \left[\frac{\sum_j^3 MAX\varepsilon\, j/3}{\varepsilon_t}\right]-1$$

إن العيب في استعمال نظرية القوة الشرائية المتعادلة لقياس سعر الصرف التوازني هو عدم مقدرتها على النقاط التغيرات الحاصلة في سعر الصرف التوازني الناجمة عن تغيرات حدود تدفقات رأس المال والتكنولوجيا والسياسات التجارية والأساسيات الأخرى.

أما المعيار الثاني لقياس الاختلال في سعر الصرف فيعتمد على الاختلال في سوق الصرف ويستعمل الفرق مابين سعر الصرف الموازي t وسعر الصرف الرسمي E_t.

$$R_T = \left[\frac{B_T}{E_T} -1 \right]$$

هذا المؤشر يهدف إلى التقاط الاختلال في سعر الصرف الحقيقي والتشوهات في سوق الصرف ودرجة مراقبة الصرف وتوزيع الواردات.

أما المؤشر الثالث لاختلال سعر الصرف فهو يعتمد على صياغة نموذج هيكلي لسعر الصرف التوازني.

2. علاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو.

يصف اختلال سعر اصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي.وعليه فإن أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني.وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:

- التأثير سلبا على التنافسية: عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية.وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- التخصيص السيئ للموارد: عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية،وكذلك مابين الأسعار المحلية ،مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- التأثير السلبي على الأسواق المالية: عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة،مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

ثالثا: أثار تقلبات أسعار الصرف

1. الآثار الانكماشية لتخفيض سعر الصرف: إن دراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المحلية،بالرغم من اختلاف النماذج في توصيف الاقتصاد،فالمتعارف عليه هو أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي ارتفاع الدخل والأسعار،ولكن عندما نمهل النماذج ارتفاع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى رفع الإنتاج وبالتالي التسبب في فائض عرض على السلع المحلية،هذه الأفكار بقيت سائدة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي برهنت على أن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض الطلب المحلي،لكن هذه الدراسات تعطي مجالا بسيطا لدور أسعار الصرف في الاقتصاد.

2. الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية: هناك العديد من النظرية التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة التغيرات في سعر الصرف ومن هذه المداخل نذكر منها:

أ . قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق منهج المرونات.

يتناول هذا المدخل أثر التغيرات في سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات وذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي:

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات، إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجا للميزان التجاري وعليه فالعجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات،والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية،عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية،وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات.

ب . تأثير التخفيض على حصيلة الصادرات وبالتالي عرض العملة الأجنبية: إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبنفس النسبة،حيث أن عرض الصادرات التام المرونة يضمن عدم تغيير أسعارها بالعملة الوطنية،فإنه من المتوقع أن تزيد حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها مرنا أو أن تظل الحصيلة كما هي دون تغير إذا كان الطلب على الصادرات متكافئ المرونة أو أن تنخفض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها غير مرن[1].

[1]. محمد سيد عابد،التجارة الدولية،كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،مطلعة الأشعاع الفنية،2001،ص 335،334.

ج . تأثير التخفيض على المدفوعات الواردات وبالتالي الطلب على العملة الأجنبية: إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة سوف يؤدي بالمثل إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية بما يؤدي إلى تخفيض الواردات بالعملة الوطنية بما يؤدي إلى تخفيض الواردات،طالما كانت مرونة الطلب عليها لا يساوي الصفر(وبافتراض ثبات العوامل الأخرى)فإن تأثير التخفيض على مدفوعات الواردات إنما يتوقف على مرونة الطلب على العملة الأجنبية إذا كان الطلب متكافئ المرونة،أو أن تزيد مدفوعات الواردات إذا كان غير مرن[1].

إجراء التحليل في ظل افتراضات أكثر واقعية:ويتناول هذا التحليل ما يلي:

أ . بإسقاط الافتراض القائل بأن عرض الصادرات والواردات تام المرونة فإن تخفيض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالعملة المحلية،وذلك لانخفاض درجة استجابة العرض المحلي من الصادرات،مما قد يلغي جزئيا أثر التخفيض على الأسعار بالعملة الأجنبية ونستطيع القول أنه كلما انخفضت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قلت فعالية التخفيض في جعل أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أرخص عن ذي قبل.

ب . نفترض وجود سلعة محلية تمثل إذا ما نجح التخفيض في قيمة العملة في زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية فإنه سوف يجعل بدائلها المحلية أرخص نسبيا مما يساعد على تحويل الإنفاق المحلي تجاه الإنتاج المحلي فتنخفض مدفوعات الواردات وبالتالي الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في علاج العجز في الميزان.

ج . نفترض وجود طلب محلي على السلع المصدرة،وفي هذه الحالة سوف يؤثر ذلك الطلب على مرونة عرض السلع الموجهة للتبادل الدولي ونتوقع أنه كلما زادت كمية المستهلك محليا

[1]. صبحي تادريس قريصة،العوامل الاقتصادية المحددة لأثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة، مجلة كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،العدد الأول،مصر،1999،ص30.31.

منها وانخفضت مرونة الطلب المحلي عليها،كلما انخفضت مرونة عرضها وبالتالي تقل أيضا فعالية التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات.

د. قياس اثر سعر الصرف عن طريق منهج الاستيعاب.

يهتم هذا المنهج بتحليل أثر رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية القيمة الخارجية للعملة الوطنية على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين،وقد عرف البروفيسور الكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب(الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري)ومنه فإن[1]:

الدخل القومي=الاستيعاب+الصادرات ـ الواردات..... (1).

ومنه:الدخل القومي ـ الاستيعاب =الصادرات ـ الواردات..... (2).

ومن المعادلة رقم(2)يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي،ولذلك فإنه لعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي بالقدرة الكافية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية،وسوف نبحث كيف يؤثر التخفيض على الدخل القومي وعلى الاستيعاب من ناحية أخرى.

2. الآثار غير الاقتصادية لتغيير سعر الصرف.

- **تأثير التخفيض على الدخل القومي:** ونميز بين أثرين هما:

أ ـ أثر الموارد العاطلة: ويقوم هذا الأثر على افتراض أن التخفيض قد نجح في زيادة الطلب الخارجي،وأن الاقتصاد لديه موارد مالية عاطلة خاصة في قطاع التصدير،بالتالي التخفيض سوف يؤدي إلى آثار توسعية في صناعات التصدير فيرتفع مستوى الدخل مما يساهم في

[1]. محمد سيد عابد،التجارة الدولية ،مرجع ساق ذكر ه، ص 342.339.

تحسين الميزان، ولكن ارتفاع الدخل كما افترضنا سوف يؤدي إلى زيادة عناصر الاستيعاب فيعمل من ناحية أخرى على تدهور الميزان،فأثر التخفيض على الميزان يتوقف على الميل الحدي للاستيعاب بالنسبة للتغير في الدخل،إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الوحدة فالتخفيض يعمل على زيادة الدخل بمقدار يفوق ما يحققه الدخل من زيادة في الاستيعاب فيتحسن لميزان،ويتدهور الميزان إذا كان المعدل الحدي للاستيعاب يفوق الوحدة[1].

ب . أثر شروط التجارة: يفترض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية على تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية بنسبة أكبر من انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية أيضا،وبالتالي يعمل التخفيض على تخفيض الدخل القومي الحقيقي وفي نفس الوقت يتدهور رصيد ميزان المدفوعات بنفس نسبة الانخفاض في الدخل الحقيقي،ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة الخارجية على الاستيعاب بالانخفاض وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لأثر الموارد العاطلة فإن الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على الميل الحدي للاستيعاب فإذا كانت أكبر من الوحدة فإن التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل القومي بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب وبالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات.

- **تأثير التخفيض على الاستيعاب.**

وهذا من خلال عدة آثار منها:

1. أثر الأرصدة النقدية: بافتراض ارتفاع الأسعار المحلية بما يفوق معدل نمو العرض النقدي فإنه من المتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد ويدفعهم ذلك إلى بيع جزء من الأصول المالية التي بحوزتهم أو تخفيض إنفاقهم لزيادة أرصدتهم للحفاظ على قيمتها الحقيقية،وبيع الأصول المالية يخفض من أسعارها فيرتفع سعر

[1]. مضاعف التجارة الخارجية =1/المعدل الحدي للادخار+ المعدل الحدي للواردات.

الفائدة مما يقلل من الاستثمار وهو أحد عناصر الاستيعاب وكذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي يعد أيضا خفضا للاستيعاب وبالتالي يؤدي إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات[1].

2. أثر إعادة توزيع الدخل: يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن التخفيض من الإنفاق الكلي أو الاستيعاب نتيجة ما يحدثه من إعادة توزيع الدخل من المجموعات التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعا بالنسبة إلى المجموعات التي تتميز بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك ويذكر بروفسور ثلاثة أنواع من التحول،الأول(من أصحاب الدخل الثابت إلى باقي المجموعات في الاقتصاد القومي)،والثاني(من كاسبي الأجور إلى أصحاب الأعمال) ،والثالث (من دافعي الضرائب إلى الحكومة).

3. أثر الخداع النقدي: قد يساهم أثر الخداع النقدي في جعل التخفيض يقلل مكن الاستيعاب بشرط أن يؤدي بالفعل إلى تحويل اهتمام الأفراد التغير في الأسعار دون النظر إلى التغير في دخولهم النقدية فارتفاع الأسعار المحلية الناتج عن التخفيض سوف يحفز الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي حتى لو ارتفعت دخولهم النقدية،أي حتى لو ضلت دخولهم الحقيقية ثابتة وسوف يعمل أثر الخداع النقدي إلى جانب أثر الأرصدة النقدية على تحسين ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: سعر الصرف في الجزائر

ارتبط نظام الصرف في الجزائر ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، وتميز في الكثير من الأحيان بالتسيير الإداري والبعد عن الواقع الاقتصادي. فقد مر الاقتصاد الجزائري في بدايته بمراحل التنمية التي تطلبت حسب وجهة نظر المسيرين آنذاك بنظام تسيير مخطط مركزي يهدف إلى التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير

[1]. سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ،لبنان،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،1993،ص146.151.

في استقرار سعر صرف الدينار لمدة طويلة، إلا أن هذا الاستقرار كان مبنيا في الأصل(من حيث نظام التسعير والصرف) على الفرنك الفرنسي، ومع تطور قيمة هذا الأخير لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار ثم بعدها إتباع سياسة انزلاق الدينار بهدف تخفيف حدة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986.

ومنذ ذلك الوقت عرفت الجزائر تطورات متتالية لأنظمة سعر الصرف من الثابت إلى نظام التعويم الموجه.

الجدول(1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(1974- 1988)

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
دج/ $	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات من بنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات إلى جانب القيود المفروضة عليها.

المطلب الثالث: تقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.

الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي وأشكاله.

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم انشغالات الأعوان الاقتصادية والمؤسسات المالية والبنكية وذلك قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن للعمليات التجارة الخارجية ,حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل عبر القنوات البنكية كونها توفر التقنيات الملائمة لتسهيل عملية تمويل .

أولا: مفهوم التمويل.

هناك عدة تعريفات للتمويل منها:

- التعريف الأول: مفهوم التمويل بأنه الإمداد بأموال في أوقات الحاجة إليها.
- التعريف الثاني: "يمكن تعريفه من حيث معنيين الأول حقيقي والآخر نقدي"[1]:

– المعنى الحقيقي: يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد تلك السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة.

– المعنى النقدي: يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة.

- التعريف الثالث: هو إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ أن القيام بأي عمل يعود بالربح وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف كل نشاط اقتصادي.[2]

[1] محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2007، ص127.

[2] محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة 1999، ص60.

ثانيا: أشكاله.

هناك عدة أشكال للتمويل المباشر وغير المباشر بالإضافة إلى التمويل المحلي والتمويل الدولي.

1- التمويل المباشر وغير المباشر:

- **التمويل المباشر:** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين(مؤسسات, أفراد, هيئات حكومية).

- **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

*إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

*إصدار سندات.

*الائتمان التجاري.

*التمويل الذاتي.

*تسهيلات الاعتماد....إلخ.

- **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة ...

- **التمويل غير المباشر:** يعبر هذا النوع عن كل الطرق وأساليب التمويل غير المباشر والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين. حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك, بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض, ثم توزع هذه المدخرات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها, فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

2-التمويل المحلي والتمويل الدولي[1]:

- **التمويل المحلي:** يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية، قروض بمختلف أنواعها, أوراق المالية وتجارية بمختلف أنواعها .هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.
- **التمويل الدولي:** هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل: البورصات والهيئات المالية الدولية, أو الإقليمية مثل: الصندوق النقدي الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية, بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثلما هو بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسيطية.

<u>الفرع الثاني</u>: تمويل التجارة الخارجية باستعمال آلية الاعتماد والتحصيل المستندي.

إن تطور تقنيات الاستيراد والتصدير تتطلب تكييف أكثر لوسائل الدفع المستعملة لتمويل هذه الأخيرة مما يجعلها قادرة على حماية كل من الأطراف المشاركة في العملية من أي

[1]. عاشور كتوش، قورين حاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2006، ص03.

اختلافات ومخاطر وبالتالي تعتبر عنصر هام في الصفقات التجارية لكونها هي التي تتضمن السير الحسن لهذه العملية.

أولا:الاعتماد المستندي

1-**تعريف الاعتماد المستندي:** هو تعهد يقوم بموجبه البنك لحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محدد إلى شخص ثالث مصدر لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع لمطبقاتها ولإرسالها.

ويمكن التميز بين تعريفين من الناحية الاصطلاحية والناحية التقنية[1].

- من الناحية الاصطلاحية : يقصد بذلك الاعتماد المستندي الذي يفتحه البنك بناءا على طلب عميله أيا كانت طريقة تحفيزه ،سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل للأمر بفتح الاعتماد ،وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال .
- من الناحية التقنية : فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات ،وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الخارجية ،فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءا على طلب المستورد الذي طلب فتح الاعتماد المستندي من أحد البنوك في الدخل لصالح المصدر، وبعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد[2].

2-**أهمية الاعتماد المستندي:** يعتبر الاعتماد المستندي إجراء قانوني رسمي يضمن لجميع المتعاملين حقوقهم بشكل شفاف وقانوني حيث تكمن أهميته فيما يلي:

✓ الاعتماد يمثل أساس العلاقة بين البنك والعميل الآمر بفتح الاعتماد.

[1]. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية،جامعة منتوري، قسنطينة، ص86.

[2]. فراش فاطمة الزهراء، أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، دفعة2010، ص50.51.

- ✓ طلب فتح الاعتماد بمثابة عقد رسمي يحكم علاقة البنك بعميله فاتح الاعتماد.
- ✓ إن المستورد يكون على ثقة من أن البضاعة ستصل مطابقة وفق الشروط المتفق عليها.
- ✓ مصدر دخل للبنوك من جراء العمليات التي تتقاضاها.
- ✓ يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية والتي كانت تقف عائقا أمام انتشار وتوسع التجارة الدولية، فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من العميل والمشتري.

3-أنواع وأطراف الاعتماد المستندي:

3-1- الأطراف المكونة للاعتماد المستندي:

أ- المشتري: هو الذي يطلب فتح الاعتماد ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك الفاتح للاعتماد ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

ب- البنك الفاتح للاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط أو إلى أحد مراسليه في البلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في الاعتماد المستندي.

ت- المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة إذ ما كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المرسل في بلده فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفق شروط الاعتماد.

ث- البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب للاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك وتنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هوا الغالب.

3-2- أنواع الاعتمادات المستندية.

هناك عدة تقسيمات للاعتماد المستندي وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ولذلك سوف نركز اهتمامنا على أهم أنواع الاعتمادات المستندية وأكثرها شيوعا واستعمالا في عالم الأعمال والتبادلات الدولية.

(من حيث الالتزام البنكي):

أ- **الاعتماد المستندي القابل للإلغاء(Crédit Documentaire Révocable)**:يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم البنك المستورد بفتح الاعتماد المستندي لصالح زبونه(المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشيء، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافي لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغى في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتماد المستندي نادرة الاستعمال[1].

ب- **الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء(Crédit Documentaire Irrévocable)**: أو القطع هو آلية التي بموجبها يتعهد البنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير اتجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن البنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ت- **الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد(Crédit Documentaires Irrévocable)**: هو ذلك النوع من الاعتماد المستندي الذي لا يتطلب تعهد البنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك مصدر على شكل تأكيد قبول دين ناشئ عن تصدير البضاعة، ونظرا لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضمانات قوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.

[1] غانم أحمد، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة الشباب الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة 7، مصر2003،ص 154.

(من حيث شكل أو صورة الاعتماد):

أ- **الاعتماد المستندي قابل للتحويل(Cre.doc.Transferable)**: هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في البلد المصدر، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويل بدوره إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام، أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي.

ب- **الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل(Cre.doc.in transférable)**: في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه، أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقا لأحكام القانون السارية.

ت- **الاعتماد الدائري أو المتجدد (Crédit Documentaire Revolving)**: يستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات فإنه بدلا من فتح اعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة.

(حسب كيفية تنفيذ الاعتماد المستندي)

أ- الاعتماد المستندي المنفذ لدى الاطلاع أو بالنظر

(A Vue Cree .Doc. Réalisables Par Patiemment): هو ذلك الاعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه و إظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الآمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للتحصيل عليها من المستفيد(المصدر).

ب- الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض (Cree. Doc. Réalisable Par Négociations): هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة ومن ثم فهو شكل من أشكال القروض بمقتضاها ينفذ بنك معين عملية شراء مستندات معينة بصفقة معينة(مسحوبة بكمبيالة) مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة: المشتري، البنك الآمر، البنك المشعر، مع خصم نفقات تلك العملية، وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك المصدر.

ت- الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول أو الدفع الآجل (Cree. Doc. Réalisable Par): يتم بموجب هذا الاعتماد قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في الكمبيالات المقبولة أو سداد القيمة المرسلة دون قبول الكمبيالات[1].

[1]. عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ط01، 2006، ص27.

4 . سير عملية الاعتماد المستندي:

تسير عملية الاعتماد المستندي تتبعا للشكل التالي:

الشكل(02): مخطط سير عملية الاعتماد المستندي.

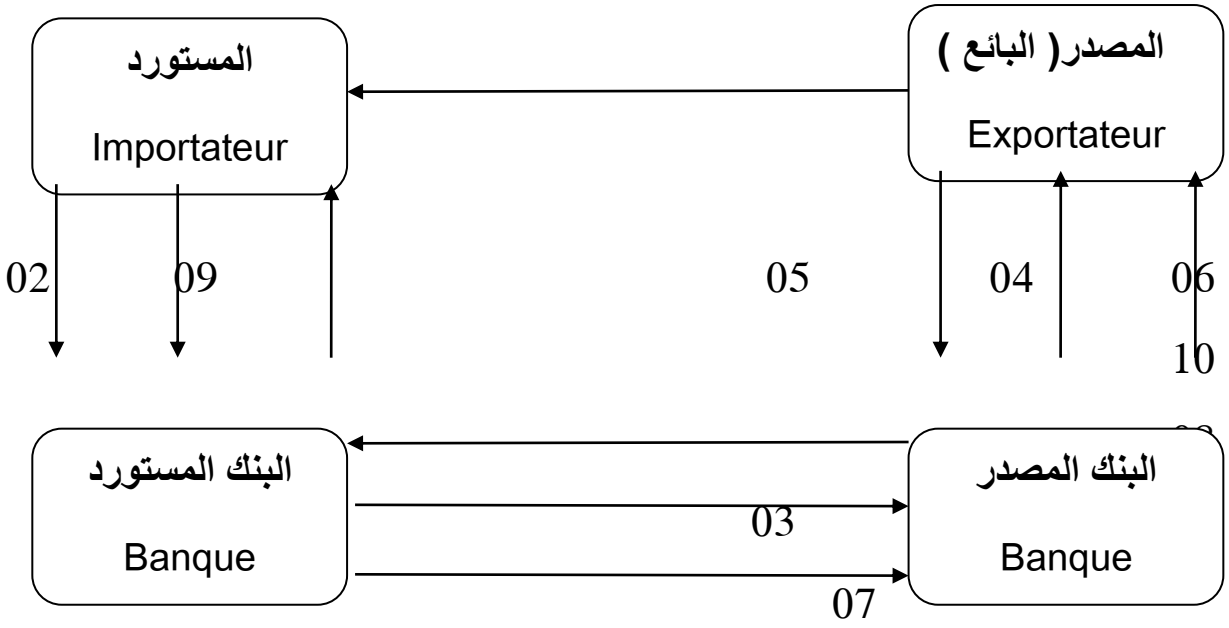

المصدر: عبد النور زبادي، التجارة الخارجية وتمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، الجزائر، جوان 2006.

التحليل:

1. العقد التجاري. 2. طلب فتح الاعتماد. 3. فتح الاعتماد عند مراسله.
4. تحويل المستندات. 5. إرسال البضاعة. 6. تسليم المستندات.
7. تسليم الأموال. 8. إرسال الوثائق. 9. تحويل الأموال.
10. تسليم الوثائق.

ثانيا: التحصيل المستندي.

1-**تعريف التحصيل المستندي:** التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالات وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات لتسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

كما يعرف على أنه العملية التي يقدم عليها المصدر لبنكه وذلك يعد إرسال السلعة، المستندات المتفق عليها مع المستورد مصحوبة أولا بكمبيالة موجهة للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكمبيالة.

2-أطراف التحصيل المستندي:

أ- العميل: هو الطرف الذي يعهد إلى البنك بعملية التحصيل.

ب- البنك المرسل: هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل.

ت- البنك المحصل: أي بنك غير البنك المرسل يترتب عليه دور في عملية التحصيل

ث- البنك مقدم المستندات: هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه.

ج-المسحوب عليه: هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل.

3-أشكال التحصيل المستندي:

يتم تحديد أشكال التحصيل المستندي حسب طريقة الدفع المتبعة في هذا الأخير، وعلى هذا الأساس يوجد شكلين أساسين للتحصيل المستندي وهما:

أ -الوثائق مقابل الدفع: أي تسليم المستندات مقابل الدفع، وفي هذه الحالة لا يسلم البنك المستندات للمشتري إلا للدفع الفوري دون أن يتحمل مسؤولية تسليم البضاعة فيكون المشتري بذلك معرضا لخطر عدم استلام بضاعته، إلا أن هذا النوع من التحصيل المستندي يكون أكثر ضمانا للمصدر الذي يشترط الدفع مباشرة عند تقديمه للمستندات المطلوبة والتأكد

منها، حيث تتم الإشارة إلى هذه العبارة وبشكل صريح في الأمر بالتحصيل أو الفاتورة بذلك يضمن المصدر حصوله على مبلغ الصفقة.

ب –الوثائق مقابل القبول: يقوم هذا الشكل من التحصيل على أساس تسليم البنك المصدر المستندات وبشكل فوري للمستورد، لكن مقابل قبول المستندات من طرف المستورد وأن تسحب هذه المستندات باسمه، وعلى أن تسوي العملية في وقت لاحق، وفي حالة عدم قبولها على البنك المصدر أن يتحمل أخطار عدم الدفع، لذا يصر الموردون على أن يكون القبول مؤيدا من طرف بنك التحصيل وذلك بإمضائه على الكمبيالة.

4 – سير عملية التحصيل المستندي:

بعد التوقيع على العقد التجاري بين المشتري والبائع والذي يتم من خلاله الاتفاق على قيمة البضاعة، المستندات الواجب تسليمها وآجال استحقاقها(الدفع)، يدخل العقد حيز التنفيذ وذلك بإرسال البضاعة وما ينجم عنه من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد والذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما اتفق عليه في العقد، تتم هذه العملية حسب الخطوات الموضحة في المخطط التالي:

الشكل(03): مخطط سير عملية التحصيل المستندي.

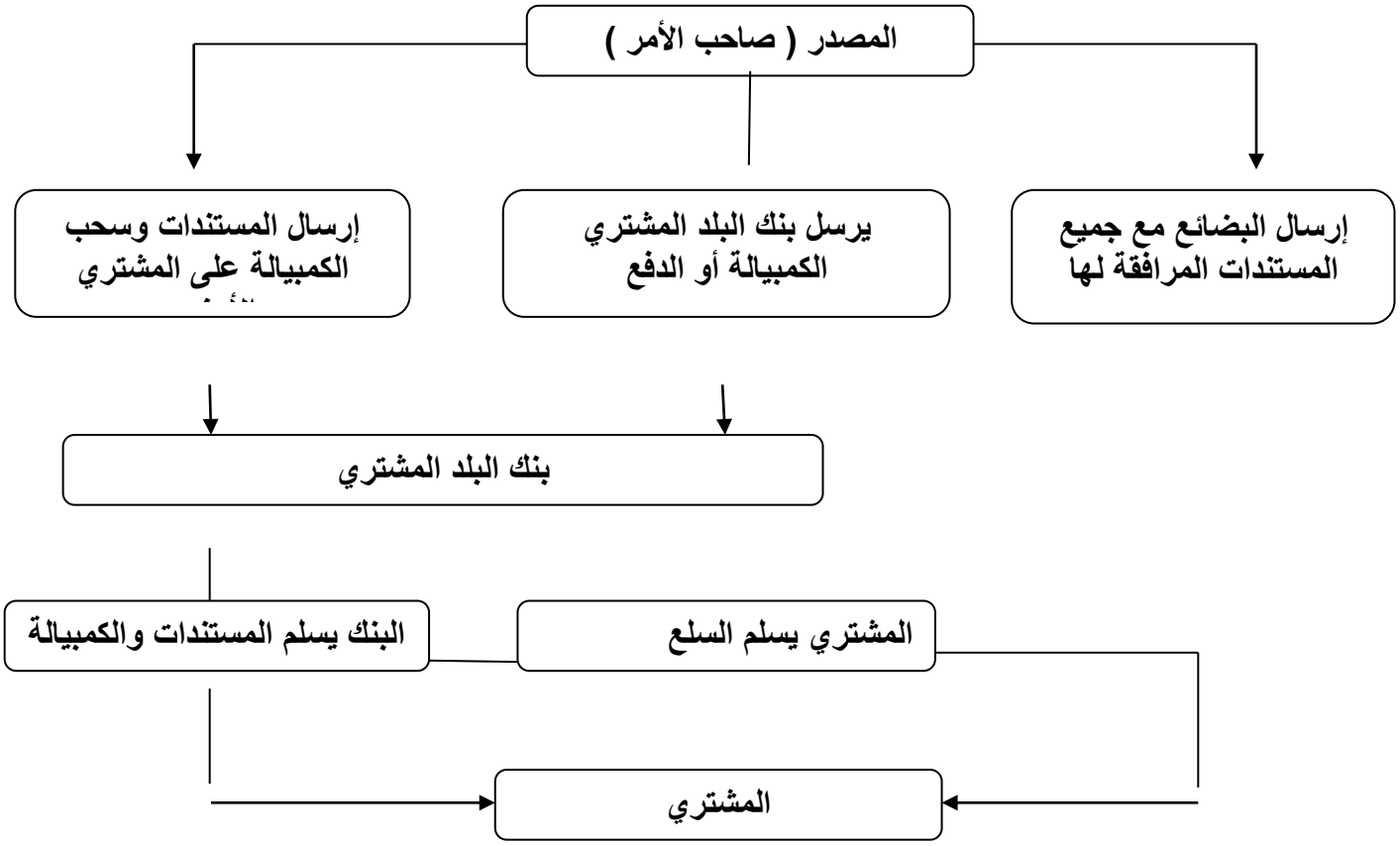

المصدر: موساوي آسيا" النظامي المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجستير ،علوم التسيير، فرع نقود مالية وبنوك، دفعة 2001.2002.

ثالثا:خصم الكمبيالات المستندية:

هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد، وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على المستورد، فإنه في حالة خصم الكمبيالات المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له الورقة، أي يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائن إلى تاريخ الاستحقاق.

وهنا بدلا أن يوكل العميل بنكه في تحصيل الكمبيالة المستندية يطلب البائع من بنكه خصم هذه الكمبيالة(يدفع له قيمتها ويحل محلها في الدائن) فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات إلى المستورد أو بنكه ولا تعتبر هذه المستندات المرفقة للبضاعة بمثابة ضمان للبنك إلا عند وجود شرط المستندات مقابل الدفع[1].

المبحث الثاني :الدراسات السابقة في استراتيجية تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة .

سيتم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب الموضوع ،من خلال إبراز أهم الأهداف التي وضعتها وأهم النتائج التي توصلنا إليها.

أولا: الدراسات باللغة العربية.

- ✓ الدراسة الأولى: (حكيمة سبع)،"آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي 2015/2014.

- تهدف الباحثة إلى تسليط الضوء على التجارة الخارجية التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية وتدخل البنوك كوسيط ممول لترقيتها، إضافة إلى تقنيات التمويل الخاصة بالبنوك التجارية، وعالج علاقتها بسعر الصرف فهو المرآة العاكسة للمركز التجاري للدولة.

حيث استخلص من هذه الدراسة أن سعر الصرف في الجزائر بدأ يشهد تطورا تدريجيا وفق عوامل السوق، أعتمد المنهج الوصفي التحليلي التاريخي وأسلوب جمع البيانات ومنهج دراسة حالة.

[1]. مصطفى رشدي شيخة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، سنة1998،ص 163.

- ✓ الدراسة الثانية: ضيف خلاف(البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية)مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي(2000-2014)

. يهدف الباحث من دراسته إل التسلط الضوء علىأهمية البنوك من خلال الدعامة التي تقدمها في مجال التمويل، ومن هذا المنطلق فإن دور البنوك في مجال التمويل أساسيا بالنسبة للتجارة الخارجية خاصة وأنها تقوم بعملية التبادل السلع والخدمات بين الدول العالم من خلال العديد من النظم التي تنظم هذا التبادل.

. التوصل إلى النتائج العلمية عن مساهمة البنوك التجارية في تمويل هذا النوع من التجارة وتأثير هذا التمويل على حركة النشاط الاقتصادي.

- ✓ الدراسة الثالثة: بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق(دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية) مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة سعيدة63،(2018-2019).

يهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى الاستفادة من المعلومات جديدة حول التجارة الخارجية وكيفية سير هذه العملية من أجل اثراء رصيدنا المعرفي.

عرض طرق وأساليب مستعملة في تمويل التجارة الخارجية ومنح صورة حية عن كيفية عمل البنوك بهذه الوسائل ومعرفة مدى قدرة البنك مواكبة هذا التطور.

ابراز دور البنوك في المساهمة في تمويل الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ووصف هذه الآلية بكافة تفاصيلها.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية.

-[1] BOUVERT ; A.HENRI ;S :les modèles des taux de change « équilibre de long terme ». Dynamique et hystérèse. Revue de l'office 93p 60.

– يتكلم هنري الف و بوفيرت عن نماذج سعر الصرف للتوازن طويل الأجل" الديناميكيات والتباطؤ.

-[1] DASTE.B. la monnaie .comprendre les mécanismes Monétaires. Les Edition d'organisation. Paris 1978. P63.

– تحدث في هذا الموضوع عن فهم الآليات النقدية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسات الحالية.

أولا: التعليق على الدراسات السابقة.

ركزت الدراسات السابقة "لحكيمة سبع" إلى أن التجارة الخارجية مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال ، وذلك بالاعتماد على تقنيات عديدة منها: التمويل الجزافي، قرض المورد، التحصيل المستندي.....إلخ.

كما بينت أن عملات الدول المختلفة تتعرض لتقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول، وبالتالي الطلب على العملات الأجنبية متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني نظم أسعار الصرف العائمة في عام 1973م البديلة لنظم الصرف الثابتة.

كما وضحت أن التجارة الخارجية تتأثر بأسعار الصرف حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ماساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

أما بالنسبة لدراسة" خلاف ضيف" فالبنوك التجارية تعد الجهاز المصرفي الأساسي في توفير الدعم المالي للنشاط التجاري الخارجي، حيث تعتمد على مصادر تغذية مباشرة

لنشاطه سواء ارتبط ذلك بموارده الذاتية أو الأموال الخاصة من رأس مال مدفوع واحتياطات وموارد خارجية تتمثل في موارد الزبائن وموارد اعادة التمويل واعادة الخصم، والبنك التجاري مطالب بضرورة حسن استغلال هذه الموارد وترشيد استخدامها.

ومن خلال دراسته التطبيقية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أم البواقي توصل إلى أن هذا البنك يعتمد تقنية الاعتماد المستندي كطريقة أحسن وأضمن في تمويل التجارة الخارجية.

ثانيا: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

ركزت الدراسة الحالية على مدى كفاءة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف الحالية من خلال الدراسة الميدانية لبنك الجزائر الخارجي – وكالة تقرت – حيث توصلنا لتقنيتي الاعتماد والتحصيل المستندي الأكثر استعمالا في تمويل التجارة الخارجية في هذا البنك.

وهنا تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة إلى أنها دراسة أقيمت في البنك الخاص (البنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت –) في السنة الحالية 2022، وهذا من أجل جمع المعلومات في طريقة المقابلة الشخصية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل في المبحث الأول الإلمام بالحيثيات النظرية للتجارة الخارجية التي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول،ورغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط وممول لعملية ترقية التجارة الخارجية،ومن أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تطبق مختلف تقنيات التمويل سواء التقنيات القصيرة أو الطويلة .فهذه البنوك تساهم في تطور التجارة الخارجية وفي زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى اقتصاد مزدهر.

أما في المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، وأخيرا إبراز موقع دراستنا من هذه الدراسات.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى الفصل الأول من الجانب النظري إلى الموضوع محل الدراسة لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف ،سوف نحاول في هذا الفصل استعراض النتائج من خلال دراسة حالة التي قمنا بها بالبنك الخارجي الجزائري **BEA** وكالة تقرت . قسمنا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يعد البنك الجزائري الخارجي من أهم المؤسسات المالية في الجزائر نظرا لتغطيته لكثير من العمليات الداخلية والخارجية، إذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على الطريقة والأدوات التي سنستخدمها في جمع المعلومات مع تحديد مجتمع الدراسة.

المطلب الأول: عرض العينة والطريقة المتبعة.

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم التطرق في هذا المطلب إلى الطريقة المتبعة وذلك من خلال إبراز العينة ومجتمع الدراسة التي اعتمدناها وكذلك المنهج المتبع ، مع توضيح متغيرات الدراسة ، الأساليب والأدوات التي استخدمناها لدراسة الموضوع.

الفرع الأول: منهج الدراسة.

بدءا من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي و منهج دراسة حالة ,وذلك بغية تحقيق أهداف الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

- مجتمع الدراسة: يتجدد مجتمع البحث لدراسة الحالية في اختيار البنوك التجارية لإسقاط المفاهيم النظرية ومعرفة استراتيجيات التمويل في البنوك التجارية الخارجية.
- عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في البنك الخارجي الجزائري . وكالة تقرت ..

<u>أولا</u>: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري.

1. النشأة:

تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 06أكتوبر 1967 ويعتبر تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة من سلسلة إجراءات التأميم المصرفي وهو بنك ودائع ملك للدولة وخاضع للقانون الجزائري، تتمثل وظائفه الأساسية في تسهيل عملية تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى وهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد ويقدم ضمانات للمصدرين لتسهيل مهمتهم للتصدير ويضع اتفاقيات مع البنوك الأجنبية وقد توسعت عمليات هذا البنك منذ سنة1970 بعدما قررت الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات فتح حسابات لديه وتلتها الشركات الكيماوية وشركات مواد البناء وهو الذي يمدها بالقروض وللبنك الخارجي الجزائري 102فرعا في كل ولاية.

وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم كما ألغت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في1 نوفمبر1967 وبذلك احتكرت البنوك الجزائرية كل العمليات المصرفية ومن مهامه نذكر:

- استقبال مختلف الإيداعات.
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والقطاع العام[1].

2تعريف وكالة تقرت:

نشأ البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت في سنة1986م وكان مقرها آن ذاك بحي باعلوش، بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الإثنين23 شعبان 1421هـ الموافق ل20 نوفمبر2000م ،وكان ذلك على يد السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنها، حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة ذات رأس مال يقدر ب 230000000 [2].

<u>ثانيا</u>: مهام البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت.

تقوم الوكالة بعدة مهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهداف وتطوير الأعمال الخاصة بها كما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- يمنح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم ،شراء الأوراق التجارية.
- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

---

[1] . معلومات من طرف المسؤول بورنان لزهر في مصلحة الالتزامات في البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت

[2] . مرجع سابق.

- التمويل بشتى الطريق لعمليات التجارية الخارجية ،استقبال وديعة مبالغ السندات والأموال الناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، السند لأمر، الشيك وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من عمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر والخارج بأي شكل من الأشكال[1].

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي . وكالة تقرت ..

تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1. مصلحة المنتجات البنكية.

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها:

- عمليات الصندوق: تقوم بعمليات السحب والدفع وعمليات التحويل .
- المحفظة المالية: تقوم بعمليات المقاصة.
- مصلحة العلاقات الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:
- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)

2. مصلحة التسيير الإداري:

تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

- تسيير موارد الوكالة.
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة.
- التسيير الآلي للعمليات.

3. مصلحة الالتزامات:

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها ما يلي:

- مصلحة متابعة الالتزامات : تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

[1]. مرجع سابق.

- دراسة القروض.
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
- الاهتمام بقضايا المنازعات .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.
- إجراء المقابلات مع العملاء ، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري . وكالة تقرت . .

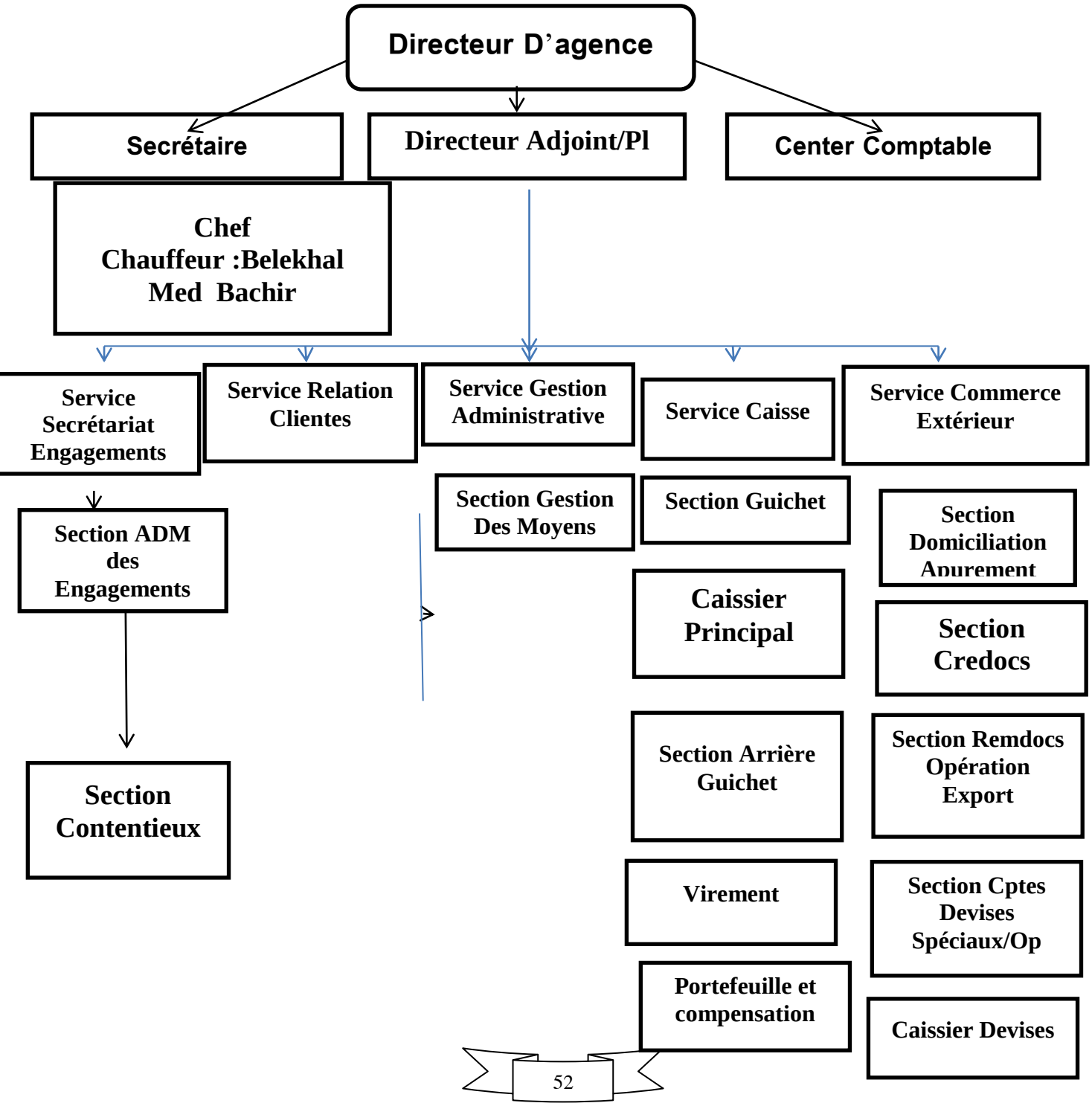

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة .

الفرع الأول: أدوات الدراسة.

تم الاعتماد في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية مع المكلفين بالعمليات المصرفية على مستوى البنك ، حيث قمنا بإجراء مقابلة مع رئيس مصلحة العمليات المصرفية بالبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت.

كما تم استعمال برنامج **Excel office Microsoft** لتحليل المعطيات المجمعة من مختلف المصادر (المواقع الالكترونية للبنوك، ، المعلومات المتحصل عليها من خلال المقابلة).

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

تمثلت متغيرات الدراسة في :

-تقنيات تمويل التجارة الخارجية بالنسبة للبنوك التجارية (البنك محل الدراسة: البنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت –) المتمثلة في: الاعتماد المستندي الذي يعتبر من الآليات الأكثر استعمالا في هذا البنك، إضافة إلى التحصيل المستندي.

كما عالجت تقلبات أسعار الصرف التي تلعب دورا كبيرا في التجارة الخارجية وتطوراتها.

المبحث الثاني: تقديم النتائج ومناقشتها.

بعد ما قمنا بتحديد الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال دراسة استراتيجيات الاعتماد والتحصيل المستندي في البنوك.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

قبل التطرق لإستراتيجيات الاعتماد المطبق على مستوى البنوك محل الدراسة، نستعرض في هذا المطلب متابعة سير الاعتماد المستندي على مستوى بنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت.

الفرع الأول:إجراءات فتح الاعتماد المستندي.

كل اعتماد مستندي يفتحه البنك المحلي لاستيراد البضائع ويعتبر مراسل هذا البنك اعتماد تصديري، وكذلك فإن أنواع وكيفية مراجعة المستندات تكون واحدة. وقد يطلب

المراسل عند إرسال اعتماده للبنك المحلي أن يخطر به المستفيد وأن يعززه، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى كيفية اختيار البنك لعملائه ثم سير عملية فتح الاعتماد المستندي إلى غاية التسوية.

أولا:الشروط الواجب توفرها في العميل:

يتطلب لفتح الاعتماد المستندي من طرف العملاء الاقتصاديين توفر الشروط التالية:

- ✓ صفة التاجر(لديه سجل تجاري)، أو مقاول، فلاح، شركة(العقد التأسيسي لشركة).
- ✓ الاشتراك الضريبي والشبه ضريبي: وهذا لتحديد المخاطر المحتملة للبنك وهذا للحصول على القروض البنكية المحتملة.
- ✓ اعتماد السجلات التنظيمية: أي الوثائق المالية المحاسبية القانونية لكل سنة (الميزانيات وصورة الأصل للملاحق المكتوبة، نسخة من التقرير المالي).
- ✓ يجب أن يكون للعميل مبلغ بالعملة الوطنية لتغطية العملية.
- ✓ يجب أن يكون للعميل قرض بالإمضاء للسماح له بفتح اعتماد ولديه رهن.

ثانيا: الأخطار التي يتعرض لها البنك في مرحلة الفتح:

يتعرض البنك في مرحلة فتح الاعتماد المستندي لعدة مخاطر من بينها:

- تهرب المصدر من إتمام الصفقة: عند اتفاق الطرفان على الصفقة وقبل الإمضاء ينسحب المصدر ويترك الصفقة.
- ضمان الإعسار عن تنفيذ الصفقة: المستورد قبل إمضائه للعقد التجاري النهائي للصفقة يقوم بطلب ضماني يؤكد على إتمام المصدر للصفقة ويقدر هذا الضمان ب5%.
- الخطر المالي: وهنا يقوم البنك بدراسة الميزانية المالية ورأس مال المؤسسة والصفاء من الدين.
- الخطر القانوني: مرتبط بالوضعية القانونية للمؤسسة وكذا بنوع النشاط الممارس(شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية) قبل أي عملية استيراد أو تصدير.

ثالثا: طلب التوطين.

وهي استمارة يحررها المستورد ويكون عليها ختمه وإمضاءه وتحتوي المعلومات التالية:

- اسم المستورد وعنوانه ورقم حسابه.
- نوعية البضاعة وقيمتها.

- رقم الفاتورة.
- اسم المورد.
- بنك التوطين.
- الرسوم الجمركية.
- ختم المستورد وإمضاءه[1].

وبعد الموافقة مدير الوكالة على عملية الاستيراد وتجميد قيمتها الجزائرية بنسبة 110% حيث 100% قيمة البضاعة و10% كضمان البنك من حساب المستورد ويقوم بنك المستورد بفتح ملف توطين وإعطاءه رقم التوطين، ويتم ختم وإمضاء الفاتورة والشكل الموالي يبين ختم التوطين.

الشكل رقم(05): يبين معلومات حول الملف الاعتماد

Crédit Populaire D`Algeriee

Agence touggourt

Date :27\07 \2015

EUR00001	10	32016	300303	

المصدر: وثائق مصلحة التجارة الخارجية **BEA**.

وتمثل هذه الخانات من اليسار إلى اليمين.

الخانة 1. وتمثل اعتماد الوكالة لدى البنك المركزي.

الخانة2. تمثل السنة التي تم فيها التوطين.

الخانة3. تمثل الثلاثي الذي تم فيه التوطين.

الخانة4. تمثل رقم البضاعة (لأن كل بضاعة لديها رقم معين)فمثلا10هنا تعني تجهيزات.

[1] . قادري محسن ،عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول اقتصاد السوق ،دراسة حالة البنك الجزائري وكالة تقرت ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية بنوك،2014/2013ص 23.21.

الخانة5. تمثل الرقم التسلسلي لهذا العملية.

الخانة6. تمثل نوع العملة ويرمز لها بأرقام مثلا أورو041أو رمز آخر تم يقوم موظف البنك بتخليص العمليات السابقة في وثيقة المراقبة الخاصة بعمليات الاستيراد والتي مدة صلاحيتها أكبر من سنة وتكون مرافقة للملف طيلة سير العملية وتحتوي العمليات التالية :

- رقم الشباك.
- الرسوم الجمركية.
- رقم الشباك الموطن والثلاثي والسنة ونوع السلعة ورقم العملية ونوع العملة.
- تاريخ العقد.
- اسم المستورد وعنوانه.
- البلد الأصلي للبصاعة وطريقة النقل والتسليم وطبيعة السلعة.
- المبلغ بالعملة الصعبة والدينار الجزائري.

وتتم كل هذه العمليات في قسم التوطين ثم الانتقال إلى قسم الاعتمادات المستندية لإتمام الإجراءات المتبقية وهي مرحلة ثانية.

<u>الفرع الثاني</u>: فتح الاعتماد وتنفيذه:(Ouverture de Crédit)

بعد عملية التوطين ينتقل المستورد مثلا: شركة **.SARL.X.X**وإلى إجراء أخر وهو طلب من بنكه اعتماد مستندي لصالح المصدر **GALAXIA**.

ويكون مصحوب بالوثائق التالية:

1. الفاتورة الشكلية التي تم توطينها تدل على قبول الصفقة من طرف البنك لإتمامها.
2. طالب التوطين.
3. طلب فتح الاعتماد وتندرج ضمنه المعلومات التالية:

- اسم المستورد مثلا: شركة **.SARL.X.X**
- عنوان bureau N°**33**1101éme étage lot
- رقم حسابه.....
- نوعية الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد(الملحق رقم01).
- اسم المصدر شركة GALAXIA.
- بنك المصدر وعنوانه:17RUE DE COLISEE- 75008PARIA

- مبلغ البضاعة :74143EUR 67، نوع العملة: الأورو.
- طريقة النقل والتسليم: Port de France Marseille، والإرسال على دفعات.

-الوثائق المطلوبة من المصدر هي (الملحق رق02) :

- ✓ الفاتورة التجارية و6 نسخ لها.
- ✓ سند الشحن و3 نسخ له.
- ✓ شهادة المنشأ(الملحق 03): شهادة جمركية أي أن البضائع قد جمركت في بلد المصدر.
- ✓ قائمتين للطرود.
- ✓ كمية البضاعة (الكمية في فاتورة شكلية).
- ✓ تاريخ الفاتورة الشكلية.
- ✓ ميناء المستورد وميناء المصدر (من ميناء ... إلى ....).
- ✓ آخر أجل لشحن البضاعة.
- ✓ الرسوم الجمركية.

-بعدها يقوم البنك الجزائري الخارجي بدوره بدراسة الطلب وذلك للتأكد من قدرة العميل على السداد. حيث يشترط أن يكون العميل يملك رصيد لدى البنك يغطي قيمة الفاتورة إضافة إلى 10% أي تحسب 110% لتغيرات العملة.

بعد التأكد من رصيد العميل يقوم رئيس المصلحة للتجارة الخارجية بتحرير **Fiche de control** حيث تحتوي على المعلومات التالية:

- ✓ تاريخ فتح الاعتماد.
- ✓ تاريخ انتهاء الاعتماد.
- ✓ قيمة البضاعة.
- ✓ معلومات خاصة بالمستورد والمصدر.

عندما تتم الموافقة من طرف البنك الجزائري الخارجي مباشرة يتم فتح الاعتماد المستندي ويكون عبر برنامج **Swift**(الملحق رقم 04) ببنك المصدر، وبعدها يقوم هذا الأخير بإرسال رسالة استلام وهو بدوره يبلغ المستفيد بأنه تم فتح اعتماد مستندي لصالحه.

-شبكة سويفت **Swift**:تتمثل في الشركة العالمية للاتصالات المالية ما بين البنوك، هدفها الرئيسي هو تحسين التسديدات المالية وذلك من خلال معالجة العمليات المالية عن طريق

أجهزة الإعلام الآلي بدأ العمل بها بتاريخ 09 ماي 1977، وقد انظمت الجزائر إلى هذه الشبكة بتاريخ 02ديسمبر 1992.

الفرع الثالث: استلام الوثائق وتصفية الاعتماد.

– يقوم المصدر بإرسال البضاعة المطابقة للمواصفات وتقديم الوثائق لبنكه، وهو بدوره يدفع قيمة البضاعة للمستفيد، ويرسل الوثائق للبنك الجزائري الخارجي عبر **DHL** .وعند وصول المستندات للبنك بالوكالة بتقرت يقوم بتفحصها، حيث أن عملية نقل البضاعة من مقر البائع إلى مقر المشتري تكون عادة وفق 04 حالات متعارف عليها دوليا:

- ✓ نقل المشتري للبضاعة من ميناء الشحن وتدعى **FOB**(وهي المتبعة في الجزائر).
- ✓ نقل المشتري للبضاعة من ميناء الوصول وتدعى**CIF**.
- ✓ نقل المشتري للبضاعة من مقر البائع باليد الأجنبية وتدعى**Loco**.
- ✓ نقل البائع للبضاعة من مقره إلى غاية مخازن المشتري وتدعى**CFR** .

– بعد الاتفاق على جميع الشروط للاعتماد وإرسال البضاعة من طرف المصدر يأتي دور وكيل العبور ليتسلم البضاعة نيابة عن المستورد ويقوم بالإجراءات الجمركية، ويستعيد الوثائق التي أتت مع السلعة إلى البنك المستورد ومن هنا يقوم البنك بالتوطين في الفاتورة الأصلية الرسمية النهائية والتي تسمح له باستلام السلعة من طرف الجمارك وهذه الفاتورة تكون مرفقة بسند الشحن الأصلي ويثبت الاستلام الفعلي للبضاعة بالتحصيل من إدارة الجمارك وترسل نسخة ثانية للبنك الخارجي ليثبت له أن وكيل العبور قد استلم البضاعة فعلا.

–1– **تصفية الاعتماد:** بما أن البنك يسدد المبلغ بالعملة الصعبة وبذلك يرسل بنك الجزائر الخارجي طلب لمديرية العمليات مع الخارج بالجزائر العاصمة وهذه الأخيرة ترسله إلى بنك الجزائر، وهنا يرفق الطلب بوثيقة تحويل Bordereau de transmissionوالذي يبين المبلغ المقتطع من حساب الزبون بالدينار الجزائري دج.

بعد ذلك يقوم البنك المركزي بصرف الأموال بالعملة الصعبة لمصلحة التجارة الخارجية لبنك الجزائر الخارجي بالجزائر العاصمة، وارسال Prélèvement de devisesوالذي يكون فيه معلومات عن المستورد والمصدر والبضاعة والمبلغ بالعملة الصعبة، ومن ثم تقوم المصلحة بتحويل المبلغ للبنك المراسل بباريس. وفي الأخير تتم مراجعة ملف الاعتماد المستندي من

طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية لمراقبة احترام الشروط من كلا الطرفين الخاصة بقانون التصدير والاستيراد.

-2- **التسوية النهائية للاعتماد المستندي:** بعد المرور بالمراحل السابقة تأتي التسوية النهائية فيقوم البنك المستورد بإرسال الوثائق إلى المديرية العامة لمصلحة التجارة الخارجية بالعاصمة وتتمثل هذه الوثائق في:

- ✓ نسخة من جدول إرسال المصدر.
- ✓ نسخة من الفاتورة النهائية (الملحق رقم 05).
- ✓ وثيقة تتمثل في رزنامة رقم(17012) مع 4 نسخ لها وهذه الوثيقة تنص على تسوية فتح الاعتماد بالعملة الصعبة أي مثلا: 74143.67أورو.
- ✓ نموذج من 4 نسخ له وثيقة إحصائية وضعت لمراقبة خروج العملة الصعبة .

-ثم بعد ذلك تقوم مصلحة التجارة الخارجية بالعاصمة بالرد على سعر الصرف الذي يسوي به الاعتماد نهائيا. ففي حالة أن سعر الصرف الذي سوي به الاعتماد مثلا هو: 11725، 06379115 بتاريخ 2016/09/18 يكون ذلك كالتالي:

74143.67 أورو * 06379115، 11725 = 869339260.46

الفرع الرابع: أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية

تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2008-2017).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات من المحروقات	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081	27920	33200
الصادرات خارج المحروقات	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485	1390	1370
إجمالي الصادرات	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566	29310	34570
الواردات	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649	49440	48730
الميزان التجاري	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	- 18083	- 20130	- 15530

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير من بنك الجزائر.

- من خلال الجدول يتضح لنا سنة 2008 أن قيمة الفائض وصل إلى أكبر مستوى له في الميزان التجاري ب40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد والتصدير، أما في 2009 نلاحظ تراجع كبير وصل إلى نسبة 80.82% والسبب راجع إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست بنفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة، ليعود ويرتفع الفائض في الميزان التجاري من جديد في سنة 2010 بقيمة 18205 مليون دولار وهنا حدث ما يسمى بالتراكم الكبير لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدر ب 194 مليون دولار نهاية 2013.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.

من خلال المقابلة التي أجريناها مع مسؤولة التربص العاملة بمصلحة المحاسبة "عرابي حنان" للبنك الجزائري الخارجي بوكالة تقرت والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة من بينها طرق التمويل المعتمدة من طرف بنك الوكالة المتربص بها ، توصلنا إلى أن هذا البنك يستعمل تقنية الاعتماد المستندي أكثر من التحصيل المستندي وغيره بالرغم من أنه لا يوجد فرق من حيث إجراءات فتح الملفين، واعتمدت أكثر هذه التقنية لفعاليتها في التعاملات التجارية ولكونها الطريقة الأنجع في التمويل. وأنه يتم اختيار التقنية المناسبة لإتمام الصفقة من بين تقنية الاعتماد أو التحصيل المستندي بناءا على طلب من العميل وذلك نتيجة درجة الثقة المتبادلة بين المصدر والمستورد، ويرجع استعمال البنوك لهذه التقنيات من قبل المتعاملين في مجال التجارة الخارجية إلى مجموعة من النقاط:

- ✓ رغبة المتعامل الجزائري (المستورد).
- ✓ طبيعة وحجم العملية التجارية.
- ✓ طبيعة العلاقة التجارية التي تربط بين المصدر والمستورد(الاتفاق على التقنية المستعملة لتسوية الصفقة التجارية ضمن العقد المبرم بينهما).

و لذا نجد أن أكثر العملاء هم المستوردون لا المصدرون و هذا نتيجة إطلاعنا على ملفات الاعتماد داخل الوكالة وهو ما يعكس لنا واقع التجارة الخارجية في بلادنا و وضعية القطاع الاقتصادي المحلي الذي يعتمد على الاستيراد (وهذا ما يؤدي إلى خروج العملة الصعبة). ولهذا تستخدم تقنية الاعتماد المستندي بطريقة أكبر في البنوك الجزائرية الخارجية بالرغم من ارتفاع تكلفتها ، لكون المتعامل الجزائري(المستورد) يتحمل فيها كافة المصاريف والعملات البنكية. ففي الاعتماد المستندي الدفع مضمون حسب هيكله خاصة الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والتعديل الذي يعتبر النوع الأكثر ضمانا وتكلفة مقارنة بالأنواع الأخرى (عمولة التعزيز قد تصل إلى 50%) .

بالبنك محل الدراسة لوحظ الاستخدام الكبير للاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل لإتمام صفقات التجارة الخارجية يميزها عن غيره من الوسائل لتوفره على مستندات معينة (كسند الشحن والفواتير التجارية) التي تؤمن السير الحسن لعمليتي التصدير والاستيراد.

أما بالنسبة لتقنية التحصيل المستندي فتقتصر على عدد محدود من العمليات التجارية الدولية وذلك لأن هذه التقنية تتطلب درجة عالية من الثقة المتبادلة فيما بين أطراف العملية التجارية، على عكس تقنية الاعتماد المستندي والتي ينتقل فيها مركز الثقة إلى البنوك التجارية.

وهنا لوحظ ندرة الملفات الخاصة بالتصدير داخل الوكالة البنكية لندرة التعامل بها من قبل عملاء البنك، وعلى عكس ذلك توفر الكثير من ملفات الاستيراد، وهذا نتيجة زيادة اعتماد البنك الجزائري الخارجي على تقنية الاعتماد المستندي خاصة بعد انتهاج الجزائر لسياسة تحرير قطاع التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص بالتالي زيادة عدد المصدرين والمستوردين، وهذا نتيجة عدم معرفتهم ببعضهم البعض ونقص عنصر الثقة بينهم الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة البحث على تقنية التسوية التي توفر الضمانات الكافية لكل الأطراف ، وهذا ما يوفره الاعتماد المستندي (من خلال الوساطة البنكية).

– من خلال دراسة الوضعية التحليلية للتطور الزمني للميزان التجاري الجزائري وجدنا خلل هيكلي في تطوره ناجم أساسا على التوجيهات التنموية الاقتصادية المتبعة من جهة، ومدى تبعية الاقتصاد الوطني لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الربوع البترولية والتي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في السوق الدولية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة ، من خلال معرفة تقنيات التمويل التي اعتمدها البنك محل الدراسة البنك الجزائري الخارجي – وكالة تقرت – وهذا من خلال الاعتماد على أداة المقابلة التي تمت مع إطار في المصلحة المحاسبية بالوكالة.

ومن أجل بناء الجانب التطبيقي قمنا أولا بالتطرق إلى تقديم النتائج عرضها ومناقشة كيفية تطبيق طريقة تمويل الاعتماد المستندي خاصة وهذا لكونه طريقة التمويل الأكثر نجاحا في البنوك الجزائرية الخارجية نظرا لكثرة المستوردين لا المصدرين.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر ميدان تمويل التجارة الخارجية من الميادين الأكثر إثارة للدارسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، كي تقوم التجارة الخارجية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.ومن المسلم به حاليا إدراك العلاقة العضوية بين تحرير الاقتصاد والتجارة من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى . كما نستخلص من الدراسة أن أسواق الصرف في الجزائر بدأت تشهد تحريرا تدريجيابهدفالتوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق منذ التسعينيات من القرن الماضي، في قيمتها في هذا الصدد قد تمثلت الخطوة الأولى في تصحيح أسعار الصرف العملات المحلية المبالغ في قيمتها، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الانتقالية التي استخدمت فيها آلية جلسات التثبيت لأسعار الصرف .

-ما دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات ظل أسعار الصرف؟

<u>اختبار الفرضيات</u> :

وفيما يلي:سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتراضها في مقدمة البحث :

-فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أن التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية الاقتصاد الجزائري فنبث صحتها في كون الجزائر تعتبرها أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، إلا أن المتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في إطار التجارة الخارجية يلاحظ أن هذا القطاع لا تزال تعاني من نفس المشاكل، وذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات والمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي على قطاع الواردات.

-بخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أن للبنوك دور فعال في تمويل التجارة الخارجية مما يساهم بصفة كبيرة في ازدهار وتنمية البلد.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، ففي الجانب النظري نجذ ما يلي:

-التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال بمعنى آخر انتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم وذلك بالاعتماد على تقنيات عديدة منها التمويل الجزافي ، قرض المورد، التحصيل المستندي....إلخ.

-تتعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول، وبالتالي الطلب على العملات الأجنبية، متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية، وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني نظم أسعار الصرف العائمة، البديلة لنظام الصرف الثابت.

أما على المستوى التطبيقي فيمكن استخلاص النتائج التالية :

-حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية وذلك بتبنيها لجملة من الإجراءات قانون المالية التكميلي لسنة2009، والذي أبقى على تقنية الاعتماد المستندي وألغى باقي الأدوات الأخرى.

-أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وبالتالي تخفيض المديونية الخارجية.

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي إلى مسايرة ديناميكية للنظام النقدي الدولي كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات. كما أثبتت نتائج الدراسة أن الفائض الموجود في الميزان التجاري سببه تحسن أسعار البترول وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري.

- وإجمالا يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياسته لم يكن الهدف منه القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار ، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

الاقتراحات :

- ✓ محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف والارتقاء أكثر بالقطاع للوصول إلى مصافي الدول الكبرى في هذا المجال.
- ✓ إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والسيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ الدراسة الشاملة لأسعار الصرف لمعرفة المشاكل التي تعاني منها قطاعات التجارة الخارجية بصفة خاصة وإيجاد حلول كفيلة بحلها.
- ✓ تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المتكفلة بترقية التجارة الخارجية لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

في الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة و مقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جذيره أن تكون إشكالية لمواضيع وابحاث أخرى وذلك من حيث الآتي:

- ✓ أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية.
- ✓ ما مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

1) قادري محسن ،عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول اقتصاد السوق ،دراسة حالة البنك الجزائري وكالة تقرت ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية بنوك،2014/2013
2) أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية،جامعة منتوري، قسنطينة، ص86.
3) بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعيدة 2018
4) خضرة عبد العزيز، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير تخصص إمداد والنقد الدولي، جامعة مستغانم 2018
5) رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الدار الميسرة للنشر و التوزيع ،الأردن 2000
6) زيادة سليم رمضان، محفوظ أحمد، إدارة البنوك، دار المسيرة عمان، الأردن، الطبعة2، سنة 1996
7) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية 2002
8) سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير،لبنان،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،1993
9) سعيد مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية, دار الصفاء، الطبعة 1، عمان الأردن، 2001
10) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ببن عكنون، الجزائر 1989
11) صبحي تادريس قريصة،العوامل الاقتصادية المحددة لأثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة، مجلة كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،العدد الأول،مصر،1999
12) عاشور كتوش، قورين حاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2006

13) عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة 1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011

14) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية 2001

15) عبد الغني مازوت، الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ط01، 2006

16) عبد المجيد قدي ,مخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية ،ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،2003

17) عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006

18) غانم أحمد، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة الشباب الجامعة للطباعة والنشر، الطبعة 7، مصر 2003

19) فراش فاطمة الزهراء، أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، دفعة2010

20) مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر 1988

21) محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2007

22) محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة 1999

23) محمد سيد عابد،التجارة الدولية،كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،مطلعة الأشعاع الفنية،2001

24) مصطفى رشدي شيخة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، سنة1998

25) مضاعف التجارة الخارجية =1/المعدل الحدي للادخار+ المعدل الحدي للواردات.

المراجع باللغة الأجنبية

[1] DASTE.B. la monnaie .comprendre les mécanismes Monétaires. Les Edition d'organisation. Paris 1978. P63.

[1] BOUVERT ; A.HENRI ;S :les modèles des taux de change « équilibre de long terme ». Dynamique et hystérèse. Revue de l'office 93p 60.

1) معلومات من طرف المسؤول بورنان لزهر في مصلحة الالتزامات في البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت

قائمة الملاحق

الملحق الأول : الإعتماد المستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد

بنك الأمان
AMEN BANK

DIRECTION DES O... ATIONS SPEC
Avenue Mohamed V – 1 Cit... Tunis Belvédère.
Tél. : (+21671148000) – Fax : (+21671834770)

*** EXPRESS MAIL ***

Tunis, le 30/12/2020

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT PLACE
HOUARI BOUMEDIENE
BEA TOUGGOURT
W.OUARGLA ALGERIE BIC
BEXADZAL088

BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT
11 JAN. 2021
COURRIER ARRIVEE N° 403

VOTRE R
NOTRE R
ORDRE: S
BENEFICI

BORDEREAU DE REMISE DE DOCUMENTS

EN UTILISATION DE LA LET...RE DE CREDIT SUS REFERENCEE, NOUS VOUS ADRESSONS CI JOINTS LES DOCUMENTS C... 'RES :

DOCUMENT	LETTRE DE TRANSPORT	FACTURE	CERTIFICATS		LISTE DE COLISAGE	AUTRES
JOINTS	3	01 ORGLE	EUR 1	D'ORIGINE	08 ORGLES	- 02 ORIGLES CERTIFICAT DE CONTROLE QUALITE - 02 ORIGLES CERTIFICAT DE CONFORMITE
			***	01 ORGL + 03 PHOTOCOPIES		

Relat... à l'expédition de : Voir ci-jointe facture

MONTANT DOCUMENTS : TND ... 340,00

VEUILLEZ NOUS ACCU...ER RECEPTION ...OUS CONFIRMER ACCEPTATION . EN REGLEMENT, NOUS DEBITERONS VOTRE COMPTE EN ... ...COVERTIBLE ...UPRES DE NOS CAISSES VALEUR **13/01/2021** DU MONTANT UTILISE.

BONNE RECEPTION

...GR

S.A. au capital de 132.405.000 de dinars - R.C : B 17604 1996 - Avenue Mohammed V - 1002 Tunis - Tél.: 71 148 000 - Fax : 71 833 517
SWIFT CFCTTNTT - E-mail : amenbank@amenbank.com.tn - Site Web : amenbank.com.tn - Centre de Relation Clients : 71 148 888

1/2

الملحق الثاني : فاتورة تجارية (مع الوثائق المطلوبة)

SANATISS

ADRESSE : Zone Industrielle 5070 Ksar Hellal TUNISIE

Tél : 0(

Fax : (

Email:

CB N° : 07 500 0004 101 112663 63 Amen Bank sousse port - TUNISIE

FACTURE NR°: 241/2020 KSAR-HELLAL le : 15/12/2020

CLIENT : S

ADRESSE : L ABIDIA -

TOUGGOU

NIF: 001930012...

N°	DESIGNATION	UNITE	QUANT	PRIX HT	TOTAL HT
1	Tissu Serge PC 65/35 Blanc Laise 150	METRE	7106	6,200	44 057,200
2	Tissu Serge PC 65/35 COL Laise 150	METRE	4024	7,650	30 783,600
			Total H.T		74 840,800
			Total T.V.A %		
			Timbre Fiscal		
			DDP Frontière		500,000
			Total T.T.C		**75 340,800**

Arretee la presente facture à la somme de :

Soixante Quinze Mille Trois Cent Quarante Dinars 800 Mllimes

Mode de Paiement : Par lettre de crédit irrevocable et confirmée N°088ICD0001820212

Délai Livraison : 60 Jours de la date recepision de la L/C

DDP poste frontiere Bouchebka-Incoterms 2010

Poids Net: 3363 Kg

Poids Brut : 3468 Kg

Nbr de Colis: 163

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT
SCE ANTENNE ETRANGER
DOMICILIATION
20/10/2007 TNA
17/11/20

Cachet et Signature

الملحق الثالث : شهادة المنشأ

الجمهورية التونسية
غرفة التجارة و الصناعة للوسط

رقم الشهادة : 03541
تاريخ الشهادة : 2020

شهادة منشأ

بموجب أحكام إتّفاقيّة تيسير و تنمية التبادل التّجاري بين الدول العربية

1- المصدر وعنوانه كاملا : شركة الصانع للنسيج المنطقة الصناعية قصر هلال- تونس	2- المنتج وعنوانه كاملا : شركة الصانع للنسيج المنطقة الصناعية قصر هلال- تونس
3- المستورد وعنوانه كاملا : شر منطقة النشاط ال بية المعرف ال	4- بلد المنشأ : تـونـس
	5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم إسم الدولة : ☒ لا
6- تفاصيل الشحن : عن طريق البـــر	7- ملاحظات : لا شـــئ

8- وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد ونوع وأرقام الطرود :	9- الوزن القائم (كجم) او مقاييس اخرى (لتر، متر مكعب - إلخ) :	10- رقم وتاريخ الفاتورة (الفواتير) :
- قماش سارج 65/35 % - عدد الطرود : 163 طردا اعتماد بنكي رقم 088ICD0001820212	3468 كغ	241/2020 في 2020/12/15

11- إقرار وتعهد المصدر :	12- توقيع وخاتم الجهة المصدرة للشهادة : غرفة التجارة والصناعة للوسط	13- تصديق الجهة الحكومية المختصة :
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة وأن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط والمعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ المكان : سوسة التاريخ : التوقيع	التوقيع : الختم : التاريخ : 22 ديسمبر 2020	التوقيع : الختم : التاريخ :

الملحق الرابع : الاعتماد المستندي عبر برنامج **Swift**

```
28/01/21-14:49:25          Ack088-0863-000885                1

        Possible duplicate indicator set locally

        ---------------------  Instance Type and Transmission -------------

        Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
        Network Delivery Status  : Network Ack
        Priority/Delivery        : Normal
        Message Input Reference  : 1416 210128BEXADZALADOE7251286299
        --------------------------- Message Header ------------------------

        Swift Input  : FIN 752 Autor payer,accepter,negocier
        Sender    : BEXADZALDOE
                    BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
                    (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPART
                    ALGIERS DZ
        Receiver : CFCTTNTTXXX
                    AMEN BANK
                    TUNIS TN
        MUR : CREDOC2
        --------------------------- Message Text --------------------------

         20: Numero du credit documentaire
             088ICD0001820212
         21: Reference banque presentatrice
             CDE500/2839/2020
         23: Identification complementaire
             RESERVES LEVEES
         30: Date avis difference ou courrier
             210111
        32B: Montant total notifie
             Currency        : TND (TUNISIAN DINAR)
             Amount          :                #75.340,800#
        71D: Frais deduits
             TND 200.000
        33A: Montant net
             Date            : 01 February 2021
             Currency        : TND (TUNISIAN DINAR)
             Amount          :                #75.140,800#
        72Z: Info emetteur - destinataire
             /REC/REGLEMENT UTILISATION SUR L/C
             //MONTANT DES DOCTS MOINS NOS FRAIS
             //D'INTERVENTION VALEUR 01/02/2021.
        --------------------------- Message Trailer -----------------------

        {CHK:F3D09CB294FB}
        PKI Signature: MAC-Equivalent
        --------------------------- Interventions -------------------------

        Category      : Network Report
        Creation Time : 28/01/21 14:49:15
        Application   : SWIFT Interface
        Operator      : SYSTEM
        Text

{1:F21BEXADZALADOE7251286299}{4:{177:2101281416}{451:0}{108:CREDOC2}}
```

الملحق الخامس : الفاتورة النهائية

Zone industrielle 5070 Ksar Hellal – Tunisie
: 00(216) 73 450 146 / Fax : 00(216) 73 473 311 / Email : sanaa.jamel @gmail.com
: 07 500 0004 101 112663 63 Amen Bank Sousse Port – TUNISIE

LETTRE DE TRANSPORT N° 005/2020

DATE : 26/12/2020

A L'ORDRE de B E A TOUGGOURT 088
Numéro du crédit documentaire : 088ICD0001820212

CLIENT :OUTURE
ADRESSE ;ERE N°[redacted]B ZAOUIA EL ABIDIA – TOUGGOURT – ALGERIE
NIF

Désignation des marchandises

Référence	Quantité	Prix Unitaire TND	Total TND
Tissu	01	44 057,200 TND	44 057,200 TND
Tissu	02	30 783,600 TND	30 783,600 TND
DDP Frontière		500,000 TND	500,000 TND
			75340,800 TND

FACTURECOMMERCIAL DEFITIVE N° : 241/2020 Du 15/12/2020

- Poids Net : 3363 kg
- Poids Brut : 3468 kg
- Nombre de Colis : 163 colis
- Pays d'origine : Tunisie
- Pays de provenance : Tunisie
- Pays de destination : Algérie
- Incoterm : DDP Poste Frontière Bouchebka Incoterms 2010
- Mode de transport : voie terrestre
- Fret payé
- Date lieu d'expédition : le 26/12/2020 Ksar-Hellal
- Lieu de prise en charge : Ksar Hellal - Tunisie
- Lieu Dest final : Poste Frontière Bouchebka

Marchandise reçue a bord de camions pour transport de Tunisie vers l'Algerie

NOM ET PRENOM CHAUFFEUR : Gara Hlel Walid
N° MATERICULE CAMION : 758 TU 122

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر	**I**
اهداء	**II**
ملخص الدراسة	**III**
قائمة المحتويات	**Iv**
قائمة الجداول	**V**
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري والتطبيقي لدور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.	3
المطلب الأول: عموميات حول البنوك والتجارة الخارجية.	3
الفرع الأول:عموميات حول البنوك.	3
الفرع الثاني: مدخل مفاهيمي حول التجارة الخارجية.	7
أولا : ماهية التجارة الخارجية	8
ثانيا العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	9
الفرع الأول: عوامل طبيعية	9
الفرع الثاني: عوامل اقتصادية	10
الفرع الثالث: عوامل أخرى	11
المطلب الثاني:مدخل مفاهيمي حول أسعار الصرف وتقلباتها	12
الفرع الأول: ماهية سعر الصرف	12
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف	19

الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف وآثار تقلبات أسعار الصرف.	21
المطلب الثالث: تقنيات البنوك في تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.	31
الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي وأشكاله	31
الفرع الثاني: تمويل التجارة الخارجية باستعمال آلية الاعتماد والتحصيل المستندي.	33
المبحث الثاني :الدراسات السابقة في إستراتيجية تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف.	43
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	43
أولا: الدراسات باللغة العربية	43
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	45
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسات الحالية.	45
أولا: التعليق على الدراسات السابقة.	45
ثانيا: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	49
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	50
المطلب الأول: عرض العينة والطريقة المتبعة.	50
الفرع الأول: منهج الدراسة.	50
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	50
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة .	54
الفرع الأول: أدوات الدراسة.	54
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.	54

المبحث الثاني: تقديم النتائج ومناقشتها	55
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.	55
الفرع الأول:إجراءات فتح الاعتماد المستندي	55
الفرع الثاني: فتح الاعتماد وتنفيذه:(**Ouverture de Crédit**)	57
الفرع الثالث: استلام الوثائق وتصفية الاعتماد.	59
الفرع الرابع: أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية.	60
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.	61
خلاصة الفصل:	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع:	67
الملاحق	71
فهرس المحتويات	76